المشكلة المائيّة في إسرائيل وانعكاساتها على الصّراع العربي - الإسرائيلي

المهندس صُبحي كحّالة

مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة

١

تحتل مشكلة المياه في اسرائيل مكانا بارزا في توجيه سياستها وتحديد استراتيجيتها . ومن الضروري لكل باحث عربي راغب في تقصي أبعاد هذه السياسة واتجاهاتها ، ان يستوعب بعمق حدود هذه المشكلة ، وأن يتبين بوضوح مدى انعكاسها وتأثيرها على اي تحرك اسرائيلي بشأنها ، سواء ما تم حولها في الماضي او ما يحتمل ان يترتب عليها في المستقبل .

والبحث في المشكلة المائية في فلسطين قديم قدم نشوء الحركة الصهيونية نفسها . فمنذ ان بدأ حلم استعادة ارض صهيون يراود مخيلة قادتها ، حوالي منتصف القرن الماضي ، ادرك هؤلاء القادة ان تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود الى فلسطين ، لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها ، وأن التوسع في استغلال الارض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لاروائها ، وبالهيمنة الكاملة على مصادرها .

ومنذ عام ١٨٧٣ ، تجلى التعاون الكامل بين الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية الناشئة وقتذاك ، حول هذا الموضوع بالذات ، حين اوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين الى فلسطين ، برئاسة الجنرال تشارلز وارن ، لتقصي ما فيها من موارد طبيعية ومنها المياه . وقد كان في التقرير الذي نشرته هذه البعثة ، اثر عودتها عام ١٨٧٥ ، اول اشارة الى الدعوى اليهودية القائلة بامكان اتساع فلسطين والنقب لاسكان الملايين من البشر ، وبأن من الممكن ري صحارى الجنوب اذا امكن نقل بعض كميات المياه الموفورة في شمالي فلسطين الى جنوبيها تحقيقا لهذا الغرض .

وقد بدأ المهاجرون اليهود الاولون ، منذ عهد الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن ، يتسللون الى الاراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر مياه الاردن وبحيرة طبريا وبيسان ، ويحاولون امتلاكها واستثمارها وتركيز أقدامهم فيها . وفي هذه المنطقة بالذات ، شرع اليهود ينشئون اولى مستعمراتهم في فلسطين ، بتوجيه وتشجيع من كبير زعمائهم يومذاك هيرتسل ، وبدعم وعون من كبير مموليهم روتشيلد . واستمرت الصهيونية ، منذ تلك السنين ، تخطط وترسم وتقتنص كل فرصة لتضع اجهزتها في مركز القدرة على التحكم بمصادر مياه الارض المقدسة ، لتستثمرها لصالح مشاريعها الاستيطانية ،

على حساب مصالح اصحابها الشرعيين ، عندما تتيح لها ظروف المستقبل الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك .

وخلال الحرب العالمية الاولى وبعدها ، اثر استصدار وعد بلفور والاعداد لمباحثات مؤتمر السلام في باريس ، ركز الزعماء الصهيونيون – وعلى رأسهم وايزمن – ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين ، بحيث تشمل كافة الاراضي التي تنبع منها روافد الاردن والاراضي التي يمر فيها نهر الليطاني . ولئن فشلوا يومذاك في ادخال اراضي هذا النهر ضمن حدود فلسطين ، فانهم تمكنوا – بما كان لهم من نفوذ واسع – من ان يدخلوا فيها مساحات هامة من الاراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبريا ، وكذلك بعض القرى والاراضي اللبنانية القريبة من الحاصباني .

وفي فترة الانتداب البريطاني بين ١٩٢٢ و ١٩٤٨ ، بعدما حقق الصهيونيون المرحلة الاولى من أهدافهم في تأسيس الوطن القومي في فلسطين ، اتجهت خطتهم المائية ، بدعم كامل من سلطات الانتداب البريطانية ، الى العمل في اتجاهين :

الاتجاه الاول : الحصول من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها في المستقبل ؛

الاتجاه الثاني : السعي لعرقلة امكان قيام اي من الجهات العربية ، في فلسطين والاردن ، باستثمار اي من مواردها المائية ذات الصلة بمشاريعهم المقبلة في فلسطين .

ويتجلى التنفيذ الفعلي لهذه الخطة بالعديد من الامتيازات التي حصلوا عليها من سلطة الانتداب تحقيقا لاهدافهم ، نعدد منها بعضها فيما يأتي :

١ – الامتياز الذي اعطي لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهري الاردن واليرموك في نقطة تلاقيهما (في جسر المجامع الاردني ومستعمرة نهاريـيم اليهودية) لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة مدة سبعين عاما . وقد فرض قانون هذا الامتياز قيودا على امارة الاردن تحد من حريتها وتمنعها من الاستفادة من مياه نهر اليرموك في ري أراضي الغور دون ترخيص مسبق من هيئة الشركة . وهو ترخيص لم يسمح باعطائه يوما مطلقا . كما فرض هذا الامتياز ايضا منع لواء عجلون في الاردن من تأمين الكهرباء لسكانه إلا عن طريق الشركة اليهودية صاحبة الامتياز نفسها ؛

٢ – الامتيازات التي اعطيت لشركات يهودية لاستثمار اهم الانهار الداخلية في

فلسطين ، كنهر العوجا (مشروع اليركون) شمالي يافا – تل ابيب ، ونهر المقطع (مشروع كيشون) شمالي حيفا . وقد حرص اليهود ، طيلة فترة الانتداب ، على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفذة لاستثمار مياه هذه الانهار حدود تأمين مياه الشرب فقط للمناطق المحيطة بها . ولكن ، ما كادت الدولة الاسرائيلية تقوم على انقاض الانتداب البريطاني فيما بعد ، حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدة لاستثمار مياه هذه الانهار في ري أراضي الجليل الغربي – مرج ابن عامر من مشروع كيشون ، وفي ري أراضي النقب الشمالي من مشروع اليركون ؛

٣ – امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها . وقد تعاونت سلطة الانتداب والمنظمات الصهيونية على خلق الظروف الضاغطة على اصحاب الامتياز الاصلي من اللبنانيين ، للتخلي عن المشروع وبيع حقوقهم فيه عام ١٩٣٤ لتحويله الى الايدي اليهودية وليأتي تنفيذه ، فيما بعد ، لصالح مشاريع التوسع الصهيوني في فلسطين .

يُبرز هذا العرض السريع الموجز لاهتمامات الصهيونية العالمية ، منذ نشوئها ، بالتحري عن الامكانات المائية في فلسطين والسعي للسيطرة عليها ، مدى الاهمية البالغة التي كانت توليها لهذا الموضوع الخطير ، ومدى تخطيطها البعيد المدى ومساعيها المتواصلة الدؤوبة لوضع تلك المصادر تحت تصرف مشاريعها الاستيطانية الواسعة ليتحقق لها استثمارها عندما تحين لها الفرصة المناسبة لصالح تلك المشاريع .

فاذا كانت هذه هي خطة الصهيونية قبل قيام دولتها اليهودية في فلسطين ، فكيف تطورت هذه الخطة بعد تأسيس هذه الدولة ؟ وما هي الخطوات التي اتبعتها سعيا وراء تحقيق أهدافها في توطيد الكيان الصهيوني ، وفي تهجير ملايين اليهود اليه ، وفي توفير ما يستلزمه كل ذلك من موارد مائية ؟ وما هي المشاريع التي خططت لتنفيذها ، والحلول التي فكرت في اللجوء اليها لحل مشكلة نقص المياه في فلسطين عن تأمين حاجات مجتمعها المتنامي باستمرار ؟ وما علاقة بعض هذه المشاريع والحلول بالمصالح والحقوق العربية ، وكيف يقدر انعكاسها على الصراع العربي – الاسرائيلي في القادم من الايام ؟

قبل الاجابة على كل هذه التساؤلات ، نرى من الضروري البدء اولا باعطاء لمحة موجزة عن الموارد المائية المقدر توفرها في فلسطين ، ليمكن تتبع مدى كفاية هذه الموارد في سد حاجة الاستعمالات المختلفة المستمرة بالتزايد وفقا لمخططات الكيان الصهيوني المتنامي .

٢

لا تعتبر فلسطين من البلاد الغنية بالمياه . فبالرغم من ان المعدل السنوي لهطول الامطار في شماليها يقارب الـ ١٠٠٠ ملم (في صفد) نراه يهبط في اقصى جنوبيها الى ٣٨ ملم (في ايلات) . لذلك ، نجد اكثر من ٨٥ ٪ من مصادر المياه في فلسطين يقع في نصفها الاعلى (شمالي يافا) ، و ١٥ ٪ منها فقط في نصفها الجنوبي . ولا ريب ان لثلوج جبل الشيخ الكثيفة الهاطلة على مرتفعاته شمالي البلاد ، في سورية ولبنان ، الاثر البارز في هذا الخلل الواضح في التوزيع .[١]

وبالرغم من ان وسطي مجموع الهطول السنوي في فلسطين ، بما فيها الضفة الغربية ، يقدر بحوالي عشرة مليارات متر مكعب من مياه الامطار ، إلا ان الجزء الاكبر من هذه الكمية يقدر بحوالي ٦٠ ٪ يضيع بالبحر ، والباقي إما يسيل في الوديان والانهار ليهدر اكثره في البحر ، او يتسرب الى باطن الارض ليغذي طبقاتها الجوفية في الساحل وفي الشمال وتحت مرتفعات الضفة الغربية . وبينما نجد ان فلسطين فقيرة نسبيا ، في داخلها ، بالانهار الدائمة الجريان ، وأهمها بعد نهر الاردن : نهر العوجا (اليركون) شمالي يافا – تل ابيب ، نرى ان التكوين الجيولوجي الملائم لاكثر مناطقها يساعد في جعل أحواضها الجوفية تشكل احد اهم مصادر ثروة البلاد المائية .[٢]

وقد تفاوتت التقديرات حول الحد الاقصى لما يمكن اعتباره ، في المدى البعيد ، ايرادا سنويا متوفرا وقابلا للاستثمار الفعلي من كميات المياه في فلسطين . فبينما كانت تقديرات حكومة الانتداب البريطاني لهذا الحد الاقصى تقف عند حد ١٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، نجد ان التفاؤل ذهب ببعض خبراء اليهود ، في الاربعينات وأوائل الخمسينات (ونذكر منهم سمحا بلاس اول مدير عام لشركة تاهال) ، الى حد ان اوصلوا هذا التقدير الى ٣٢٠٠ مليون متر مكعب . لكن الدراسات والتحريات الهيدرولوجية الضافية التي اجرتها المؤسسات ذات العلاقة في اسرائيل ، بين ١٩٤٥ و١٩٥٥ ، هبطت بالرقم تدريجيا حتى بلغ ، باجماع جميع المراجع الاسرائيلية المختصة ، ما لا

---

[١] (جغرافية اسرائيل) :
Efraim Orny and Elisha Efrat, *Geography of Israel* (Jerusalem: Israel University Press, 1976), p. 261.

[٢] المصدر نفسه .

يزيد عن ١٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه .

وتحدد « الموسوعة اليهودية » *(Encyclopaedia Judaica)* ومكتبة الجيب الاسرائيلية (١٩٧٣) *(Israel Pocket Library)* هذا الحد الاقصى بـ ١٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه ، وتعين مصادر توريد هذه الكمية بالجدول التالي :

المصدر	الكمية بملايين الامتار المكعبة	النسبة المئوية
١ نهر الاردن وروافده مع ينابيع طبريا وبيسان	٦٠٠	٣٧
٢ المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ووادي مرج ابن عامر (جزريل) المشمول في مشروع كيشون	١٥٠	٩
٣ المياه الجوفية في الساحل وفي اسفل مرتفعات الضفة الغربية والمشمولة في عدد من الشبكات المحلية	٥٠٠	٢٩,٥
٤ نهر العوجا (اليركون) وينابيعه المشمولة في مشروع العوجا—النقب	٢٣٠	١٤
٥ حجز مياه الفيضانات	٩٠	٥,٥
٦ تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥
	١٦٥٠	١٠٠

ولا تشمل هذه الارقام كميات مياه الينابيع العديدة ذات الملوحة العالية ، سواء منها تلك التي يتجه تصريفها نحو البحر الابيض المتوسط وتقدر بـ ١٦٥ مليون متر مكعب ، او تلك التي يتجه تصريفها شرقا نحو طبريا ونهر الاردن والبحر الميت وتقدر بـ ١٤٥ مليون متر مكعب .[٣]

ويجدر الاشارة الى ان مجموع ما كان يستثمر في فلسطين من هذه الطاقة المائية ، في نهاية عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ ، لم يكن يتجاوز ٣٥٠ مليون متر مكعب فقط : ٢٦٠ مليون متر مكعب منها في الزراعة ، و ٧٥ مليونا في الخدمات المدنية ،

---

[٣] (اطلس اسرائيل) :
Atlas of Israel (Jerusalem: Ministry of Labour, Survey of Israel; Amsterdam: Elsevier Publishing Company, 1970), Table 1.

و ١٥ مليونا في الصناعة .[٤]

ولا ريب ان للسياسة الصهيونية ، المدعومة من سلطات الانتداب ، يدا ظاهرة في خفض استثمار الثروة المائية الى هذا المستوى وقتذاك . فقد كانوا يخططون لتأجيل تنفيذ اقصى ما يمكن تأجيله من مشاريع استثمار هذه الثروة ، الى الوقت الذي يتاح لهم فيه تأسيس دولة اسرائيل ، والتحكم بمصير البلاد ، والسيطرة على كل ما فيها من ثروات وامكانات .

هكذا كانت سياسة الصهيونيين قبل عام ١٩٤٨ . فكيف تطورت هذه السياسة المائية بعد ان اقاموا دولتهم ووطدوا اركانهم في ارض فلسطين بعد عام ١٩٤٨ ؟

٣

اندفعت اسرائيل ، بعد قيام دولتها ، الى الاعداد لتنفيذ مشاريع استثمار الثروة المائية بسرعة لافتة للانتباه . فما كادت ترفع علمها فوق الارض الفلسطينية ، وتثبت أقدامها فيها ، حتى شرعت تخرج من خزائنها ما اعده لها خبراؤها ومن تعاون معهم من خبراء الولايات المتحدة من ملفات ودراسات للعديد من المشاريع الهادفة الى استثمار كل قطرة ماء فيها ، وتهيئة الاراضي والمستعمرات لاستقبال الملايين الذين كانت تخطط لتهجيرهم اليها .

وكان اهم ما ألهب حماس الاسرائيليين من هذه الدراسات ، كتاب نشره الخبير الاميركي والتر كلاي لاودرميلك عام ١٩٤٤ بعنوان : *Palestine: Land of Promise* (« فلسطين ارض الميعاد ») ، ضمنه مقترحات لمشاريع مائية ادعى بأن بتنفيذها ستتاح امكانية زيادة استيعاب فلسطين لما لا اقل من اربعة ملايين من المهجرين الجدد . وسرعان ما استعانت الوكالة اليهودية ، يومئذ ، بهيئة وادي تينيسي الاميركية لتجسيد مشاريع لاودرميلك المقترحة بدراسات وتصاميم تفصيلية ؛ فكان مشروع هيز عام ١٩٤٨ ، الذي ظل لزمن طويل ، المصدر الموجه الاول لجميع المشاريع المائية التي خطط لتنفيذها في اسرائيل .

---

[٤] (تنمية الموارد المائية واستخدامها في اسرائيل) :

Saul Arlosoroff, "Water Resources Development and Management in Israel," *Kidma* (Jerusalem), III, 2 (no. 10, 1977), pp. 4–10.

ولتوفير الاداة القانونية اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ، ونظرا لادراكها ان الموارد المائية في فلسطين ستقل حتما عن سد حاجة كافة مشاريعها البعيدة المدى ، اسرعت اسرائيل منذ شهر آب (اغسطس) ١٩٤٩ الى اصدار تشريع يؤمم المياه في البلاد ، ويقنن استثمارها ، ويعتبرها كملك عام من حق الدولة فقط ان تتصرف بها ، لاغيا كل حق للافراد عليها . وأناط هذا التشريع بوزير الزراعة مسؤولية تنفيذ أحكامه ، يساعده مفوض للمياه اوكلت اليه حصرا صلاحية الترخيص لاي فرد او مجموعة من أفراد بالحصول على اية كمية من المياه ، سواء من الانهار او من الينابيع او من حفر الآبار .[٥]

وتأمينا لسرعة التنفيذ وكفاءته ، عمدت اسرائيل ، بعد قيامها عام ١٩٤٨ ، الى اعتماد شركة ميكوروت المتخصصة التي كانت الوكالة اليهودية اسستها عام ١٩٣٧ لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين ، فكلفتها بمتابعة وضع جميع الدراسات والتصاميم ، ومن ثم تنفيذ والاشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التي يتطلبها تحقيق المخططات والاهداف الصهيونية . وعندما وجدت ، فيما بعد ، ان المسؤولية الموكلة الى شركة ميكوروت اوسع من ان تحيط بها امكانيات شركة واحدة ، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات والتصميم عام ١٩٥٢ ، لتكلف بها شركة اخرى اسست عام ١٩٥٢ خصيصا لهذا الغرض هي شركة تاهال . وقد دعمت الحكومة الاسرائيلية هاتين الشركتين ومدتهما بكافة الخبرات والامكانات اللازمة لهما ، واعتبرتهما كقطاع عام أداتيها الرئيسيتين لتحقيق كافة أغراضها الانمائية المطلوب تنفيذها في هذا المجال .[٦]

وكان اول ما قامت به شركة تاهال بعد تأسيسها ان وضعت ، بالتعاون مع عدد من الخبراء المختصين ، خطة السبع سنين لتنمية الموارد المائية واستصلاح الاراضي في اسرائيل . وحدد هدف هذه الخطة بالعمل على زيادة استثمار الموارد المائية من ٨١٠ ملايين متر مكعب من المياه – وهو مجموع ما بلغه انتاج المياه في اسرائيل في عام بدء الخطة (١٩٥٣) – الى ١٧٣٠ مليون متر مكعب في عام نهاية الخطة (١٩٦٠) .

---

[٥] (تنمية الموارد المائية واستخدامها في اسرائيل) :
Saul Arlosoroff, "Water Resources Development and Management in Israel," *Kidma*, III, 2 (no. 10, 1977), p. 5.

[٦] المصدر نفسه ، ص ٦ .

وقد خطط لتأمين زيادة الـ ٩٢٠ مليون متر مكعب المطلوبة من مصدرين رئيسيين :

الاول : ٣٨٠ مليون متر مكعب من مختلف مشاريع استثمار الينابيع والمياه الجوفية والسطحية داخل فلسطين .

الثاني : ٥٤٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن وروافده والموارد المحيطة به على ان تؤمن ٣٤٠ مليون متر مكعب من هذه الكمية من مشروع تحويل نهر الشريعة من نقطة جسر بنات يعقوب في الشمال الى أراضي النقب في الجنوب.[٧]

وكان من أول أهداف هذه الخطة ، ان يجري إعداد كافة المشاريع المائية الكبيرة منها والصغيرة التي يطلب تنفيذها في مختلف مناطق البلاد ، بحيث تشكل شبكة مائية مترابطة تُستثمر بمجموعها كوحدة متكاملة تغذي حاجة كافة أنواع الاستعمالات الزراعية والصناعية والمدنية في اسرائيل ، على اساس امكان ان يسعف بعضها البعض الآخر كلما اقتضت ذلك ضرورات الصالح العام. وقد اعتبرت القناة الرئيسية الناقلة لمياه الاردن في الشمال الى النقب في الجنوب ، بمثابة العمود الفقري الاساسي لهذه الشبكة ، ترتبط بها جميع الحلقات الاخرى لتمديدات المشاريع الفرعية والمحلية التي يجري تنفيذها في البلاد .

وحرصا من اسرائيل على الاسراع بتنفيذ خطتها ، عمدت منذ البدء الى فتح اكثر من جبهة عمل في اكثر من مشروع في آن واحد . لكن ضخامة المشاريع المتضمنة في الخطة ، وما تتطلبه من تمويل وامكانات مادية كبيرة ، فرضا عليها ان تسير في تحقيق مشاريعها على مراحل ، وأن تبدأ اولا بتنفيذ المشاريع المحلية الاكثر سهولة والاسرع انجازا والاقل كلفة والاوفر مردودا .[٨]

وهكذا ، فقد بدأت منذ أوائل ايام تأسيسها بالتوسع في استثمار المياه الجوفية القريبة التناول والسريعة المردود. فلم تكد تمضي سنوات قلائل على قيامها ، حتى كانت الآبار المحفورة في مختلف المناطق تعد بالآلاف. وكان الهدف من هذه الآبار تغذية أراضي المستعمرات القائمة والمخطط لاقامتها في الشمال وعلى طول الساحل وعلى المنحدرات

---

[٧] (مشكلة مياه نهر الاردن : تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة) :

American Friends of the Middle East, Inc., *The Jordan Water Problem: an Analysis and Summary of Available Documents* (Washington, D.C., 1964), p. 9.

[٨] (التنمية المائية) :

Yehoshua Prushansky, "Water Development," *Israel Today* (Jerusalem: Israel Digest, 1964), p. 18.

الغربية لمرتفعات الضفة الغربية ، بحاجتها الى المياه . وقد بلغ من استنزاف الطبقة المائية الجوفية على الشريط الساحلي ، ان هبط منسوبها الى الحد الذي باتت ضغوط مياه البحر باتجاهها تهدد بتسربها اليها ، وتنذر بتعرضها للتلمح وجعلها غير صالحة للاستهلاك الزراعي والمنزلي ، كما حدث فعلا في بعض الحالات .

وبدىء بتنفيذ مشروع الجليل الغربي – كيشون (نهر المقطع) . ويتضمن المشروع انشاء سد صغير قرب قرية كفر باروخ لحجز مياه الفيضانات والسيول في وادي مرج ابن عامر (جزريل) ، وكذلك تجميع مياه الينابيع والآبار الكثيرة في المنطقة لنقلها عبر قساطل خرسانية بقطر ١٢٠ سم وتوزيعها لري أراضي الجليل الغربي ووادي زبلون ومرج ابن عامر . وتقدر طاقة الاستهلاك السنوي للمشروع بـ ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه .[٩] وقد سبق الاشارة الى ان الشركة اليهودية التي حصلت على امتياز استثمار هذا المشروع ، خلال فترة الانتداب ، حصرت جهدها في تأمين حاجة مدينتي حيفا وعكا من مياه الشرب ، وفي ري بعض أراضي المستعمرات القريبة منها فحسب .

كما بدىء ايضا بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة ، وهو المشروع الذي ظل حلما يراود المنظمات الصهيونية منذ ان اشار عليهم البارون روتشيلد عام ١٩١٠ بأهميته ، وبذلوا في سبيل استرجاع امتيازه من الايدي العربية كل ما كان بوسعهم بذله من ضغوط وجهود وأموال . وحدث ، بعد ان بدئ بأعمال التنفيذ في مطلع عام ١٩٥١ ، ان احتجت سورية لمجلس الامن على عدوان اليهود على المنطقة المجردة غربي نهر الشريعة ، وعلى قصف القرى العربية وتهجير اهالي قرى البكارة والنائمة ومزرعة الخوري بالقوة . لكن ، بالرغم من القرار الايجابي الذي اتخذه مجلس الامن في الموضوع ، سمح الجنرال رايلي ، يومذاك ، لليهود باستئناف العمل في المشروع بدعوى انه يجري في القسم اليهودي من المنطقة المجردة . وقد ترتب على تنفيذ المشروع ان جففت مساحة تقدر بـ ٦٠ ألف دونم تقريبا اصبحت صالحة للزراعة المروية ، وضع ٢٠ ألف دونم منها تحت تصرف شركة استثمار الحولة ، ووزع ٢٠ ألف دونم على المستعمرات القائمة في المنطقة ، وتركت الـ ٢٠ ألف دونم الباقية للمستعمرات الجديدة التي انشئت في المنطقة ، وكانت مستعمرة

---

[٩] (التنمية المائية) :

Yehoshua Prushansky, "Water Development," *Israel Today*, p. 19.

كريات شمونة اهمها .[10]

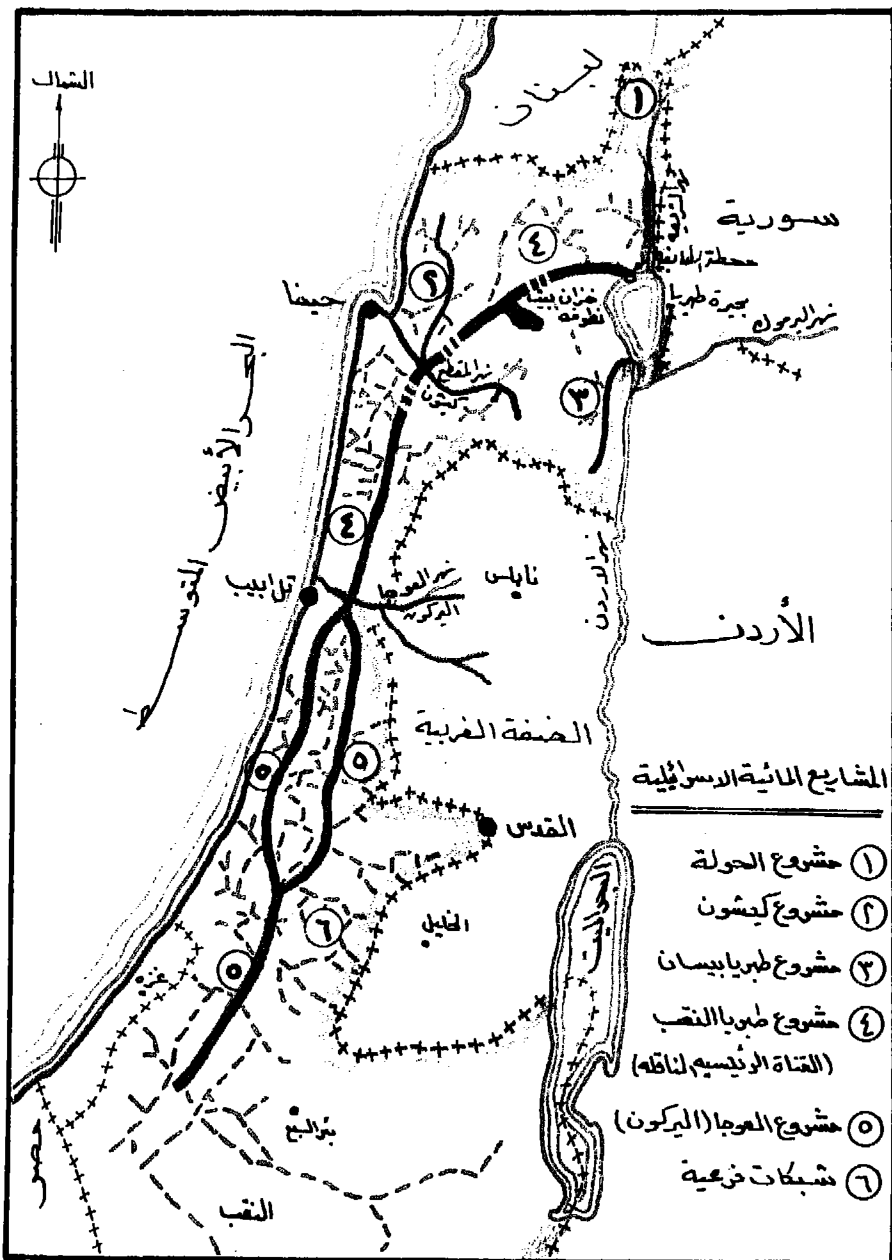
كذلك ، فقد جرى تنفيذ مشروع نقل مياه بحيرة طبريا الى غور بيسان . وانشئت قناة بطول ٥ كلم وبقطر ١٢٠ سم لهذا الغرض . ونظرا لوجود ينابيع كثيرة في هذه المنطقة ، من بينها ينابيع تتفاوت ملوحتها بين مقبولة للري وعالية غير صالحة له ، فقد جرى انشاء محطة لتعديل ملوحة المياه ، يمزج المالح فيها بالعذب بنسب تجعلها ملائمة للاستعمال الزراعي ، واستثمار جزء من المياه العالية الملوحة في الاحواض السمكية . كما جرى وصل قناة طبريا – بيسان بهذه المحطة ، ليوزع جزء من تصريفها في ري أراضي مثلث اليرموك ، والباقي ليدمج في شبكة توزيع مياه الآبار والينابيع القائمة بارواء أراضي منطقة بيسان .[11]

وهناك مشروع آخر – ولعله الاهم بين المشاريع المائية الداخلية التي أُنجز تنفيذها خلال العقد الاول من تأسيس الدولة اليهودية – هو مشروع العوجا (اليركون) – النقب . ونهر العوجا هذا هو اكبر نهر في اسرائيل بعد الاردن ، ينبع من مساقط جبال السامرة المحيطة بمدينة نابلس ، ويسيل غربا حتى يلتقي بينابيع رأس العين شرقي تل ابيب قبل ان يصب في البحر . وقد استثمر ، خلال فترة الانتداب ، جزء من تصريفه في مد القدس والرملة واللد ويافا وتل ابيب بحاجتها من مياه الشرب . لكن أهداف المشروع تطورت واتسعت بعد قيام دولة اسرائيل . فبعد ان ثبت عجز الآبار المحفورة في مستعمرات النقب عن تأمين حاجة المنطقة من المياه ، تقرر عام ١٩٥٤ البدء بتنفيذ نقل مياه نهر العوجا والينابيع التي تغذيه الى النقب الشمالي لارواء أراضيه الخصبة . وصمم المشروع بحيث يشكل حلقة اساسية متكاملة مع انشاء القناة الرئيسية المقررة لنقل مياه نهر الاردن وروافده من الشمال الى أراضي النقب في الجنوب . وتتفرع هذه القناة الرئيسية الى قناتين : اولاهما – وهي الفرع الشرقي – تم تنفيذها عام ١٩٥٥ ، وهي تمتد جنوبا بقطر ١٦٥ سم وبطول ١٠٦ كلم لارواء مستعمرات شمالي النقب ، وتنقل حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر وينابيع رأس العين ؛ وثانيتهما – وهي

[10] علي محمد علي ، « نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية » (القاهرة : الدار القومية) ، ص ١٧٧ – ١٩٤ .

[11] (التنمية المائية) :

Yehoshua Prushansky, "Water Development," *Israel Today*, p. 20.



خريطة رقم (١) المشاريع المائية الاسرائيلية

الفرع الغربي – قطرها ١٧٥ سم وطولها ١٣٠ كلم ، تجري جنوبا بموازاة الفرع الاول لارواء أراضي شرقي النقب . ويغذي هذا الفرع من قسمه الاول مدينة تل ابيب والمنطقة المحيطة بها بحوالي ٤٥ مليون متر مكعب من المياه ، ويؤمن – كهدف اساسي – نقل المياه الواردة من مشروع تحويل الاردن وبحيرة طبريا الى أراضي النقب لريها.[١٢] وقد تم تنفيذ هذا الفرع عام ١٩٦٠ .

وتشكل جميع هذه العمليات الانشائية الواسعة مجموعة متكاملة من المشاريع جرى تنفيذها كلها ضمن اطار خطة السبع سنين التي اعتمدتها اسرائيل منذ عام ١٩٥٢ ، وبذلت في سبيل تحقيقها كل ما قدرت على حشده لها من قوى وأموال . ولكن ، ما لم يتم تنفيذه من هذه الخطة ، خلال المدة المحددة لها ، كان المشروع الاهم والاخطر فيها – مشروع تحويل مياه نهر الاردن الى الجنوب . انه المشروع الذي اثار العالم العربي لفترة طويلة ، والذي بلغ الصراع مع اسرائيل حوله حدا من العنف ، يقدر البعض انه كان من جملة الاسباب التي دعت لنشوب حرب ١٩٦٧ .

لذلك ، فلا بد من وقفة اطول وأكثر تفصيلا حول مختلف المراحل التي مرت على تنفيذ هذا المشروع ، والمضاعفات الخطيرة التي اثارها ، والنتائج التي انتهى اليها بعد انهيار الخطط العربية التي اعدت لافشاله .

٤

لقد كان من الطبيعي ان يحظى مشروع تحويل مياه الاردن في الشمال الى الجنوب ، بموقع الصدارة في جميع خطط اسرائيل الانشائية بعد قيامها . وكان مشروع هيز – لاودرميلك المرجع الاول الذي كانت تستند اليه اسرائيل في كل ما كانت تقرر تنفيذه من مشاريع في حقل الاستثمارات المائية . وكان المشروع الذي اعتمدته اسرائيل وبدأت شركة ميكوروت بتنفيذه منذ منتصف عام ١٩٥٣ ، يتضمن العمليات التالية :[١٣]

---

[١٢] (التنمية المائية) :
Yehoshua Prushansky, "Water Development," *Israel Today*, p. 19.

[١٣] (المشاريع المائية الكبرى) :
Armand Mayer, *Les grands travaux hydrauliques* (Supplément aux Annales de l'Institution Technique du Batiment et des Travaux Publics, Mars-Avril 1964).

١ – تحويل مياه الاردن من نقطة تقع بالقرب من موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة على نهر الشريعة الفاصل بين القطر العربي السوري واسرائيل. ينشأ سد تحويلي في هذا الموقع لهذا الغرض، وتنقل المياه عبر قناة مكشوفة باستيعاب ٤٣٥ مليون متر مكعب سنويا تجري جنوبا في الارض المجردة من السلاح ومن ثم الى قرية الطابغة في الشمال الغربي من بحيرة طبريا؛

٢ – توليد الطاقة الكهربائية عن طريق اسقاط ٢٣٦ مليون متر مكعب من تصريف القناة في موقع الطابغة من منسوب ٤٢ مترا فوق سطح البحر في نهاية القناة الى منسوب ٢١٠ امتار تحت سطح البحر في بحيرة طبريا حيث تنشأ محطة توليد كهربائية تدفن تحت الارض؛

٣ – الاستفادة من الطاقة الكهربائية المولدة باعادة رفع ١٧٣ مليون متر مكعب من المياه ضخا الى نفس منسوب + ٤٢ لمتابعة نقلها مع القسم المتبقي من تصريف القناة الاصلي الى خزان صغير في موقع تسالمون؛

٤ – ومن محطة ضخ تسالمون ترفع كميات المياه، المراد تحويلها الى الجنوب، ١١٠ امتار اخرى لتصل الى منسوب ١٥٠ فوق سطح البحر، وتنقل من هذا المنسوب عبر نفق عيلبون الى خزان بيت نطوفة الكبير الذي صمم اصلا ليستوعب مليار متر مكعب من المياه بقصد حل مشكلة التخزين في المشروع حلا جذريا؛

٥ – تنقل المياه من خزان بيت نطوفة عبر نفقي ميناشيه وشيمرون الى السهل الساحلي، ومن ثم جنوبا في قناة ضخمة من الخرسانة المسبقة الاجهاد بقطر ٢٧٥ سم حتى تصل الى ضواحي تل ابيب، حيث تلتقي بمشروع العوجا (اليركون) – النقب وتتصل بأقنيته التي سبق الاشارة اليها، وتمتد بتفرعاتها لتروي مختلف الاراضي المعدة للاستثمار في منطقة النقب.

يحقق تنفيذ جميع هذه العمليات المتكاملة تأمين الشريان الرئيسي الذي ترتبط به كافة الشبكات المائية الفرعية الاخرى في اسرائيل. لكن تنفيذ هذا المشروع الهندسي الضخم، الذي عبأت له اسرائيل كل طاقاتها وامكاناتها، ما لبث ان اصطدم – وهو في مراحله الاولى – بعقبتين هامتين اوجبتا اعادة النظر ببعض الخطوط الرئيسية لتصميمه. العقبة الاولى كانت فنية؛ فقد تبين ان المواصفات الجيولوجية في الموقع المختار لانشاء خزان بيت نطوفة لا تتوفر فيها شروط الكتامة المطلوبة، وأن نفاذية الموقع ونسبة تسرب المياه

فيه تجعله غير صالح لتخزين الكميات المصمم لها اصلا ، وأن لا بد من البحث عن موقع آخر اكثر ملاءمة للتخزين المطلوب . وأما العقبة الثانية ، وهي الاخطر والاهم ، فكانت سياسية ؛ اذ ما كادت الرقابة السورية ترصد ، في الثاني من تموز (يوليو) ١٩٥٣ ، تحركات الكراكات والبولدزرات وآليات الحفر الاخرى تعمل ليلا ونهارا في حفر القناة الرئيسية بالقرب من حدودها في المنطقة المجردة من السلاح ، حتى اسرعت لرفع شكواها الى مجلس الامن بانتهاك اسرائيل لشروط الهدنة وطلبت منه اصدار قرار بالتوقيف الفوري لهذه الاعمال بعد ان رفضت اسرائيل الاستجابة لاوامر كبير المراقبين بتوقيفها .[14] وحدث ان كان موقف الولايات المتحدة ، في هذه المرحلة ، حول الموضوع ايجابيا ، اذ ما كادت اسرائيل تعلن تمردها على قرار مجلس الامن المتخذ في الرابع والعشرين من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣ ، بوقف الاعمال ، حتى اعلنت الخارجية الاميركية وقف المساعدات الى اسرائيل البالغة خمسين مليون دولار يومذاك . ولم يفرج وزير الخارجية الاميركي ، دالاس ، عن هذا الحظر إلا بعد ان تراجعت اسرائيل عن موقفها ووافقت على وقف الاعمال .

وكان لموقف الولايات المتحدة الايجابي هذا ، في الربع الاخير من عام ١٩٥٣ ، دافع رئيسي هو انها كانت على أبواب ايفاد بعثة جونستون الشهيرة سعيا وراء ايجاد حل موحد لتوزيع مياه نهر الاردن وراوفده بين دول المنطقة ذات العلاقة ، قاصدة منه تحقيق الاهداف التالية ، وكلها لصالح اسرائيل :

الهدف الاول : السعي لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالعمل على توفير الامكانات المادية لتوطينهم في الاقطار العربية التي نزحوا اليها (وخاصة الاردن) ابتغاء صرفهم عن التفكير في العودة الى وطنهم فلسطين ؛

الهدف الثاني : السعي لمساعدة اسرائيل بتخصيص اكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصة من مياه حوض الاردن بموافقة الدول العربية المجاورة ، لتتمكن من السير في تنفيذ كافة مشاريعها المخططة لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من ملايين المهجرين اليهود دون اي اعتراض من احد ؛

---

[14] (المياه : مشكلة حيوية في منطقة وادي الاردن) . الكتاب مترجم من قبل يوسف اليازجي :
A.M. Goichon, *L'eau, problème vital de la région du Jourdain* (Bruxelles: Centre pour l'Etude des Problèmes du Monde Musulman Contemporain, 1964).

الهدف الثالث وهو الاهم : التمهيد لاعتراف الدول العربية بدولة اسرائيل عن طريق استغلال اي اتفاق يعقد بين الدول العربية واسرائيل حول استثمار مشترك للموارد المائية ، لخلق الظروف الملائمة لتلاقي وتعاون فني ومسؤولي الفريقين لما فيه مصلحتهما المشتركة .

وهنا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي – الاسرائيلي حول الحقوق المائية في حوض الاردن ، تقودها الولايات المتحدة بشخص ممثلها جونستون . يحسن ان نلقي بعض الضوء على اهم أحداثها ، والمشاريع التي تبودلت فيها ، والنتائج التي انتهت اليها .

٥

اعلن الرئيس ايزنهاور ، في السادس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ ، تكليفه المستشار اريك جونستون بمهمة التفاوض ، كممثل شخصي له ، مع دول المنطقة المختصة لمحاولة اقناعها بالموافقة على مشروع استثمار موحد للموارد المائية في حوض وادي الاردن . وهكذا ، بدأت سلسلة الزيارات المكوكية الاربع التي أجراها جونستون الى العواصم العربية واسرائيل بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ تحقيقا لهذا الغرض . وكان السلاح الذي حمله جونستون معه ، ليستعين به في اقناع زعماء المنطقة بالمقترحات التي سيقدمها اليهم ، تقرير فني وضعه المهندس تشارلز مين باشراف هيئة وادي تينيسي الاميركية ، بطلب من وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين ووزارة الخارجية الاميركية . وكان هذا التقرير ، الذي تم وضعه في صيف عام ١٩٥٣ ، يتضمن مشروعا مفصلا لتوزيع مياه حوض وادي الاردن بين دول الحوض ، على اساس استثمارها بشكل موحد تحت اشراف جهاز دولي تعينه الامم المتحدة . ويقدر هذا المشروع ان مجموع كميات مياه حوض الاردن يبلغ ١٢١٣ مليون متر مكعب ، يقترح توزيع ٧٧٤ مليون متر مكعب منها الى المملكة الاردنية الهاشمية ، و ٤٥ مليونا الى سورية ، و ٣٩٤ مليونا الى اسرائيل ، ولا شيء الى لبنان.[١٥] ويمكن تلخيص اهم مقترحاته بما يأتي :

---

[١٥] من رسالة مدير هيئة وادي تينيسي ، جورج كلاب ، الموجهة في التقرير الى مدير منظمة غوث اللاجئين الفلسطينيين . انظر (التطوير الموحد للموارد المائية في منطقة وادي الاردن) :

Chas T. Main, Inc., *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region* (prepared at the request of the United Nations under the direction of the Tennessee Valley Authority), (Boston, 1953), p. 2.

١ – انشاء سد على نهر الحاصباني لتخزين فائض ايراد النهر السنوي ، واستثمار المياه المخزنة وراءه بجرها في قساطل تحت الضغط ، بطول ٢١ كلم الى موقع قرية تل حي في الاراضي المحتلة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٢٧ ميغاوات ؛

٢ – تحويل مياه انهر بانياس وتل القاضي (الدان) والوزاني وسريد وكذلك مياه الحاصباني الخارجة من المحطة الكهربائية عبر شبكة طويلة من الاقنية ، وذلك لري مناطق الحولة وتلال الجليل الاعلى وهاشاهار ووادي مرج ابن عامر في الاراضي المحتلة ؛

٣ – انشاء سد تحويلي في موقع العدسية على نهر اليرموك لتحويل مياه فيضانات النهر الى بحيرة طبريا عبر قناة كبيرة بسعة تكفي لتصريف ٧٥٠ مترا مكعبا في الثانية من المياه ؛

٤ – تدعيم شواطىء بحيرة طبريا بما يلزم من انشاءات لتأمين رفع منسوب مياهها الاعظمي مترين اضافيين لزيادة استيعابها للتخزين ؛

٥ – انشاء قناتين رئيسيتين غربي وشرقي نهر الاردن لري أراضي ضفتي النهر في الاغوار والازوار الشرقية والغربية من مياه بحيرة طبريا مباشرة ؛

٦ – انشاء السدود والاقنية اللازمة لتخزين مياه فيضانات ومسايل الوديان على جانبي حوض الاردن واستثمارها مع ما يثبت صلاحيته من المياه الجوفية في ري أراضي الحوض ؛

٧ – انشاء سد في موقع المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٥٨ مترا قابلا للتعلية لارتفاع اعظمي ٩٥ مترا ، وذلك بهدف توليد الطاقة الكهربائية من محطة تقام في موقع العدسية بقدرة ٣٨ ميغاوات .[١٦]

وقد اقتصرت جولة جونستون الاولى عام ١٩٥٣ على الاجتماع بالمسؤولين المختصين في حكومات مصر وسورية ولبنان والاردن من الجانب العربي ، وفي اسرائيل من الجانب الآخر ، طارحا عليهم مشروع مين الذي حمله معه والمقترحات التي تضمنها . وطلب منهم دراسة المشروع ووضع ملاحظاتهم عليه تمهيدا لمناقشته والوصول معه الى حلول توفق بين مصالح جميع الفرقاء اصحاب العلاقة . وقد اكتفى جونستون ، في هذه المرحلة من مهمته ، بالحصول على وعد من كل منهم باجراء دراسة جدية للمشروع

---

[١٦] (التطوير الموحد للموارد المائية في منطقة وادي الاردن) :
Chas T. Main, Inc., *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region*, pp. 5–6.

الشمال

البحر المتوسط

الليطاني

صور

سد الحاصباني

بانياس

محطة كهرباء تل حي

لبنان

بحيرة الحولة (مجففة)

جسر بنات يعقوب

سورية

صفد

قناة الجليل الأعلى

فلسطين المحتلة

الناصرة

بحيرة طبريا

قناة تحويل اليرموك لطبريا

وادي الرقاد

اليرموك

سد المقارن

سد وحطة العدسية

درعا

وادي العرب

اربد

بيسان

نهر الأردن

قناة الغور الغربية

قناة الغور الشرقية

الأردن

الضفة الغربية

عجلون

نابلس

وادي الزرقا

السلط

عمان

صفر ١٠ ٢٠ ٣٠

كيلومتر

خريطة رقم (٢) مشروع جين (جونستون) ١٩٥٣

وبتقديم ملاحظاتهم عليه في لقاء لاحق .

وعندما عاد جونستون للمنطقة في جولته الثانية ، في حزيران (يونيو) ١٩٥٤ ، وجد امامه مشروعين بديلين ومضادين لمشروعه ، وضعت اولهما لجنة فنية عربية كلفتها الجامعة العربية بدراسة تقرير مين من ناحيته الفنية فقط ، ووضع ثانيهما خبير اميركي اسمه كوتون قدم فيه وجهة نظر الجانب الاسرائيلي حول التقرير .

أما تقرير اللجنة الفنية العربية ، فقد ركز مناقشته لمشروع مين ونقده لمقترحاته في حدود نواحيه الفنية فقط ، مؤكدا عدم اختصاص اللجنة ببحث انعكاسات المشروع من نواحيه السياسية التي هي من اختصاص مجلس الجامعة العربية حصرا . ونعرض فيما يأتي ، خلاصة لأهم الملاحظات والاعتراضات التي تضمنها تقرير هذه اللجنة :[١٧]

اعترضت اللجنة الفنية العربية على ما خصصه مشروع مين للدول العربية ، سواء من حيث الكمية او من حيث النوع . فمن حيث الكمية ، اهمل المشروع تخصيص اية كمية من المياه للبنان ، واكتفى بتخصيص كمية رمزية ضئيلة لسورية ، بالرغم من ان هذين القطرين يغذيان الحوض بأكبر قسط من ايراده المائي . كما لم يخصص للاردن ما يكفيه لري أغواره وأزواره ، في الوقت الذي اعطى لاسرائيل حوالي ٣٣٪ من ايراد الحوض وهو ما يتجاوز حاجة الاراضي التي احتلتها فيه ، في حين انها لا تغذي ذلك الايراد إلا بنسبة ٢٣ ٪ فقط . وأما من حيث النوع ، فان ما يتطلبه المشروع من تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبريا ليجري اعادة سحبها منها لري أراضي الاغوار ، يعني انه بديلا عن استثمار الاراضي العربية لمياهها العذبة ، يُعطى لها مياها اكثر ملوحة وأقل ملاءمة لاغراض الري .

واعترضت اللجنة ، من حيث المبدأ ، على تخزين مياه نهر اليرموك العربي في بحيرة طبريا بدلا من تخزينها في موقع المقارن من وادي اليرموك وفقا لمشروع بونغر الذي سبق للاردن وسورية ان عقدتا اتفاقا على تنفيذه باعتباره يحتفظ بالمياه العربية في ارض عربية ويؤمن استثمارها تحت اشراف عربي لا علاقة لأي اجنبي بها ، بينما يضع التخزين المقترح في بحيرة طبريا المصالح العربية تحت رحمة اسرائيل .

---

[١٧] المهندس الدكتور صبحي مظلوم ، « مشاريع استثمار مياه اليرموك والاردن » (دمشق : نقابة المهندسين ، ١٩٦٠) ، ص ٤١ — ٤٣ .

واعترضت اللجنة العربية كذلك على تجميع مياه الانهار والينابيع العربية شمالي طبريا لتحويلها لري أراضي اسرائيل وتوليد الكهرباء فيها ، بينما كان المنطق الفني يقضي باستثمار بعضها في لبنان وتوليد الكهرباء فيه واستثمار البعض الآخر في سورية والاردن.

واختلف تقدير اللجنة الفنية لمجموع ايراد الحوض عنه في تقرير مين. فبينما قدره الاخير بـ ١٢١٣ مليون متر مكعب ووزعه كما ذكرنا سابقا ، قدرته اللجنة العربية بـ ١٤٢٩ مليون متر مكعب ، حوالي ١٠٤٧ مليونا منها من الانهار و ٣٨٢ مليونا من تصاريف الوديان على الجانبين ، واقترحت توزيعه بالشكل التالي : ١٣٢ مليون متر مكعب لسورية ، و ٣٥ مليونا للبنان ، و ٩٧٧ مليونا للاردن ، و ٢٨٥ مليونا لاسرائيل.

وأما المشروع الاسرائيلي المضاد الذي قدم لجونستون في جولته الثانية ، وقد سمي باسم واضعه المهندس الاميركي جون كوتون ، فقد عكس بأجلى صورة مدى استخفاف اسرائيل بالحقوق العربية ، ومدى استهتارها بأي عرض لا يلبي كامل متطلبات خططها الاستيطانية التوسعية.[١٨]

ضخمت تقديراتها لايرادات المياه بشكل عفوي فرفعتها الى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب بدلا من ١٤٥٠ مليونا المقدرة اخيرا من جونستون ، وطلبت ان يخصص لها منها لا اقل من ١٢٩٠ مليون متر مكعب! تجاوزت حدود الحوض في مشروعها ، وأصرت على ادخال مياه الليطاني ، وهو النهر اللبناني الصرف في حساب التقاسم ، وقررت ان نصيبها من مياهه يجب ان لا يقل عن ٤٠٠ مليون متر مكعب لتبقي للبنان ، صاحب النهر ، لا اكثر من ٣٠٠ مليون متر مكعب فقط. وراحت تتساءل عن قيمة بعض الهضاب والجبال التي تفصل هذا النهر عن حوض الاردن عندما لا يحتاج الوصل بينهما إلا الى نفق بسيط يكفي فتحه ليتدفق الخير والرفاه الى أراضي اسرائيل! رفضت الاشراف الدولي على توزيع المياه ، وأصرت على عدم تدخل اي من اجهزة الامم المتحدة في موضوع استثمار المياه بين دول المنطقة. وقدرت ان المساحات التي ستروى من مشروعها ستبلغ ٣٠,٠٠٠ دونم في سورية ، و ٣٥٠,٠٠٠ دونم في لبنان ، و ٤٣٠,٠٠٠ دونم

---

[١٨] (مشكلة مياه نهر الاردن : تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة) :
American Friends of the Middle East, Inc., *The Jordan Water Problem: an Analysis and Summary of Available Documents*, pp. 70–74.

في الاردن . وأما في اسرائيل ، فستبلغ ١,٧٩٠,٠٠٠ دونم ، اي اكثر من ضعفي مجموع المساحات في البلاد العربية الثلاثة التي ستتاح لها امكانات الري من مياهها ذاتها .

هذا هو المنطق الذي اعتمدته اسرائيل في مشروعها المسمى بمشروع كوتون ، وهذا هو مفهوم العدالة الذي تبنته لتوزيع مياه المنطقة . ومن ناحية اخرى ، فان مشروع تحويل مياه الاردن الى النقب – الذي ابقته جميع المشاريع المقدمة سابقا ، بما فيها مشروع مين ، في الظل تتحاشى الاشارة اليه صراحة – اخرجه مشروع كوتون للنور ، وباتت اسرائيل تتحدث عنه كأمر مفروغ منه معتبرة قبوله كشرط اساسي لاي تعاون يطلب منها في تحقيق المشروع .

وكان من الواضح ان اسرائيل تبالغ بطلباتها لتضغط على جونستون كي يخصص لها المزيد . وهكذا كان ؛ فقد رفع جونستون في زيارته الثالثة (شباط / فبراير ١٩٥٥) حصة اسرائيل من ٣٩٤ مليون متر مكعب المعتمدة في مشروعه الاول ، الى ٥٢٥ مليون متر مكعب من المياه . وعاد ورفعها مرة اخرى في جولته الاخيرة (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٥) الى ٥٦٥ مليون متر مكعب ، اي الى اكثر من كمية الـ ٥٤٠ مليون متر مكعب التي اعتمدتها اسرائيل في خطتها السبعية التي اشرنا اليها . ومن جهة اخرى ، فقد خفض حصة المملكة الاردنية من ٧٧٤ مليون متر مكعب في جولته الاولى ، الى ٧٢٠ مليونا في الجولة الاخيرة ، منها ١٥ مليونا من الينابيع المالحة التي كانت اسرائيل قررت تحويلها بعيدا عن بحيرة طبريا الى نهر الاردن تخفيضا لملوحة مياه البحيرة . وترك من مجموع ايراد الحوض ١٣٢ مليون متر مكعب لسورية ، و ٣٥ مليونا فقط للبنان .[١٩]

وهكذا ، فقد انتهت المفاوضات التي قادها جونستون في جولاته الاربع بين ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ، تتجاذبه خلالها المقترحات والمشاريع المضادة المقدمة من الجانبين ، الى عرض مقترحاته الاخيرة التي كانت في مجملها تتفق مع مطالب اسرائيل . واذ وافق جونستون في عرضه الاخير على انشاء سد المقارن بعد ان خفض من ارتفاعه الى ٩٥ مترا وحدّ من استيعاب تخزينه ، فان هذه الموافقة لم تتم إلا بعد ان ثبت لاسرائيل فشل

[١٩] (مشكلة مياه نهر الاردن : تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة) :
American Friends of the Middle East, Inc., *The Jordan Water Problem: an Analysis and Summary of Available Documents*, p. 47.

مشروعها بالتخزين في بيت نطوفة ، وان استمرار جريان مياه نهر الشريعة وروافده وفائض اليرموك الى بحيرة طبريا كاف لتخفيف ملوحتها . على انه من الطريف الاشارة هنا الى ان بونغر ، المهندس الاميركي الذي كان يعمل في خدمة منظمة غوث اللاجئين الدولية والذي كان له الفضل الاول في اكتشاف ملاءمة موقع المقارن للتخزين واقتراح انشاء سد فيه منذ عام ١٩٥٢ ، تعرض لغضب جونستون الشديد لتجرئه على اقناع العرب بمشروع لا يتفق مع المشروع الذي كان يدافع عنه ، وطلب نقله من عمله في الاردن ؛ فنقل فعلا الى البرازيل . ولكن المهندس بونغر آثر الاستقالة على الانتقال دون رضاه .[٢٠]

إلا انه بالرغم من كل الجهود التي بذلها جونستون لاقناع مختلف الاطراف بما توصل اليه ، وبالرغم من كل الاغراءات بالمساعدات المالية وبتمويل عمليات المشروع التي عرضها على الدول ذات العلاقة ، فقد فشل في الحصول على ما كان ينشده من تحقيق اتفاق ، بين جانبي الخلاف ، على مشروع موحد لاستثمار مياه وادي الاردن . ففي تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٥٥ ، قرر مجلس الجامعة العربية رفض الموافقة على المشروع للاعتبارات السياسية الخطيرة التي ترتبط به ، وأعاده مجددا الى اللجنة الفنية للمزيد من الدراسة . وكانت اسرائيل احجمت عن الموافقة على المشروع ايضا مفضلة السير بتنفيذ مشاريعها دون مراقبة من احد .

على انه اذا كان من الممكن القول بأن المهمة التي كلف بها الرئيس ايزنهاور مستشاره جونستون قد انتهت عند هذا الحد بفشل ذريع ، إلا ان ذيول النتائج التي توصل اليها بعد سنتين من المفاوضات ظلت مستمرة بعدها ، ولم تقف عند حد هذا الفشل . ذلك ان الولايات المتحدة اعتمدت هذه النتائج في كل تصرفاتها اللاحقة مع دول المنطقة حول مشاريع مياه الاردن . فعلى اساس هذه النتائج ، مدت الولايات المتحدة المملكة الاردنية الهاشمية بقرض لانشاء قناة الغور الشرقية بتصريف ١٠ امتار مكعبة في الثانية تستمد مياهها من اليرموك . وعلى اساسها ، ايضا ، وافقت على تمويل مشروع اسرائيل الذي اوقف العمل فيه عام ١٩٥٣ لتحويل مياه الاردن من الشمال الى النقب في الجنوب . ومما يسترعي النظر ان سعة قناة هذا المشروع ، التي اقرها جونستون في تعديلاته الاخيرة

---

[٢٠] (مشكلة مياه نهر الاردن : تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة) :
American Friends of the Middle East, Inc., *The Jordan Water Problem: an Analysis and Summary of Available Documents*, p. 43.

وحددها بقدرة للتصريف لا تقل عن ٣٤٠ مليون متر مكعب سنويا ، هي نفسها التي كانت الخطة السبعية الاسرائيلية حددتها منذ عام ١٩٥٢ . ترى ، أفلم يكن هذا هو بيت القصيد ؟

٦

حاولت اسرائيل استغلال مرحلة ما بعد جونستون الى اقصى الحدود. فاعتبرت ان فشل مهمة جونستون بجر العرب للاعتراف بها وبتصفية قضية اللاجئين مؤشر لها بالعودة لاستئناف العمل في مشروع تحويل مياه الاردن الى النقب الذي سبق ان اوقفته تحت ضغط مجلس الامن. وما كاد موسم ربيع عام ١٩٥٦ يحل حتى عادت مجموعات العمل والآليات تنطلق مرة اخرى ، وبمباركة الولايات المتحدة هذه المرة ، لاتمام ما سبق ان بدأت به من تنفيذ مختلف أجزاء وحلقات مشروعها الهندسي الضخم ، بعد ان اجرت عليه التعديلين الهامين اللذين سبق الاشارة اليهما ، وهما : (١) اعتماد بحيرة طبريا كمركز لتخزين مياه الفيضانات بدلا من بحيرة بيت نطوفة التي ثبت عدم صلاحيتها ؛ و (٢) تأمين كامل الكميات المطلوبة للمشروع من المياه بضخها مباشرة من بحيرة طبريا بدلا من تحويلها من موقع جسر بنات يعقوب بالراحة ، تجنبا لاعتراضات السوريين ومجلس الامن.

ورأى الاسرائيليون ان التغييرات الهامة التي طرأت على تصميم مشروعهم ، والتأخير الزمني الطويل الذي تعرض له تنفيذه ، والظروف التي استجدت اثر ختام بعثة جونستون دون نتيجة ، توجب عليهم اعادة النظر بخطتهم السبعية التي كانوا اعتمدوها منذ عام ١٩٥٣ . فعدلوا هذه الخطة ، واستبدلوها بخطة العشر سنوات لتنتهي عام ١٩٦٣ بدلا من عام ١٩٦٠ . وتبريرا لهذا التعديل ، وزيادة في التهويل والاستفزاز اعلنوا ، في خطتهم العشرية الجديدة ، انهم ينوون استجرار ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه حوض الاردن بدلا من الـ ٥٤٠ مليونا المحددة في خطتهم السبعية السابقة ، وأنهم سيسحبون ٥٠٠ مليون متر مكعب من اصل تلك الكمية من مياه بحيرة طبريا الى النقب بدلا من الـ ٣٤٠ مليونا المعتمدة في الخطة.[٢١]

---

[٢١] (مشكلة مياه نهر الاردن : تحليل وتلخيص للوثائق المتوفرة) :
American Friends of the Middle East, Inc., *The Jordan Water Problem: an Analysis and Summary of Available Documents*, p. 57.

وقررت اسرائيل السير بتنفيذ المشروع على مرحلتين : الاولى تنتهي عام ١٩٦٤ ، وغايتها ايصال ١٨٠ مليون متر مكعب من مياه طبريا الى النقب ، ليستعمل جزء منها في تغذية الحوض الجوفي الساحلي الذي بدأت مياه آباره تتعرض للملوحة بسبب المبالغة باستنزافها ، والجزء الآخر يستمر في جريانه جنوبا لري مستعمرات النقب ومزارعه ؛ وأما المرحلة الثانية ، فكان من المقدر ان تنتهي عام ١٩٦٦ ، وغايتها ايصال بقية الكمية التي سبق اقرار نقلها الى النقب ، وهي ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه .

ويتضح من هذا البرنامج الزمني الذي اعدوه لاتمام كل من مرحلتي المشروع ، ان ما خططوه للتنفيذ الفعلي هو غير ما اعلنوا عنه في خطتهم العشرية ، سواء من حيث كمية المياه التي قرروا نقلها او من حيث توقيت ايصالها لتحقيق الغرض منها . يثبت ذلك ان مجموعتي الضخ اللتين اتموا تركيبهما في محطة الطابغة وقدرة كل منهما القصوى ٦,٥ امتار مكعبة في الثانية ،[٢٢] غير كافيتين لضخ اكثر من الكمية المحدد نقلها في المرحلتين اللتين بدأوا بتنفيذهما . وأما من حيث التوقيت ، فقد بدا جليا انهم وجدوا انفسهم مضطرين لتجاوز المواعيد المحددة لانهاء كامل المشروع خلال فترة العشر سنوات التي اعلنوا عنها والتي تنتهي عام ١٩٦٣ ، ولذلك فقد عادوا وأدخلوا اتمام هذا المشروع في خطة الثماني سنوات اللاحقة التي اعدتها تاهال للفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٠ .

وقد حرصت اسرائيل طيلة فترة انهماكها في تنفيذ مختلف أجزاء مشروعها ، على اسدال ستار كثيف من الكتمان على كل ما كانت تنجزه من اعمال . وظل هذا الكتمان قائما حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، حين نشرت صحيفة *Jerusalem Post* بعض التفاصيل عن المشروع وما تم انجازه منه .[٢٣] وعندها فقط ، قامت قائمة الاوساط العربية من جديد ، وهاجت الخواطر ، وشكلت لجنة مصرية سورية لدراسة امكانات تحويل روافد الاردن بعيدا عن طبريا لتستثمر في لبنان وسورية والاردن بدلا من استثمارها من قبل اسرائيل . واجتمع مجلس الجامعة العربية في شباط (فبراير) ١٩٦٠ ، لدراسة التقارير المعدة حول الموضوع . وقررت الجامعة تنفيذ تحويل الروافد فيما اذا نفذت

---

[٢٢] (التطوير الموحد للموارد المائية في منطقة وادي الاردن) :

Chas, T. Main, Inc., *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region*, p. 355.

[٢٣] علي محمد علي ، « نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية » ، ص ١٥٩ .

اسرائيل تحويل الاردن . وتبادل الفريقان التهديد باللجوء الى القوة لمنع الفريق الآخر من تنفيذ ما وعد به .

ولكن ، ماذا كانت النتيجة ؟

عودة للصمت من الجانب العربي ، وإصرارا على استمرار التنفيذ من الجانب الاسرائيلي .

ثم ثارت الزوبعة مرة اخرى ، في مطلع عام ١٩٦٤ ، عندما اعلن الاسرائيليون انهم على وشك انجاز المرحلة الاولى من مشروعهم وايصال مياه الاردن الى أراضي النقب ، فاضطرمت المشاعر العربية بالغضب اللاهب من جديد . ودعا المغفور له الرئيس عبد الناصر ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية الى اول مؤتمر قمة عربي يعقد في القاهرة في السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ . وكان من اهم نتائج هذا المؤتمر : القرار بتحويل روافد الاردن ، وتشكيل هيئة سميت بهيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده تتولى مهمة وضع التصاميم والاشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في كل من لبنان وسورية والاردن ، هدفها تأمين استثمار مياه هذه الروافد في الارض العربية ولصالح الاقتصاد العربي . وتعهد المؤتمرون بتمويل المشروع ، وشكلوا قيادة عربية عليا لاتخاذ ما يلزم من تدابير لحمايته .

وتتلخص العمليات التي يقضي هذا المشروع العربي بتنفيذها فيما يأتي :[٢٤]

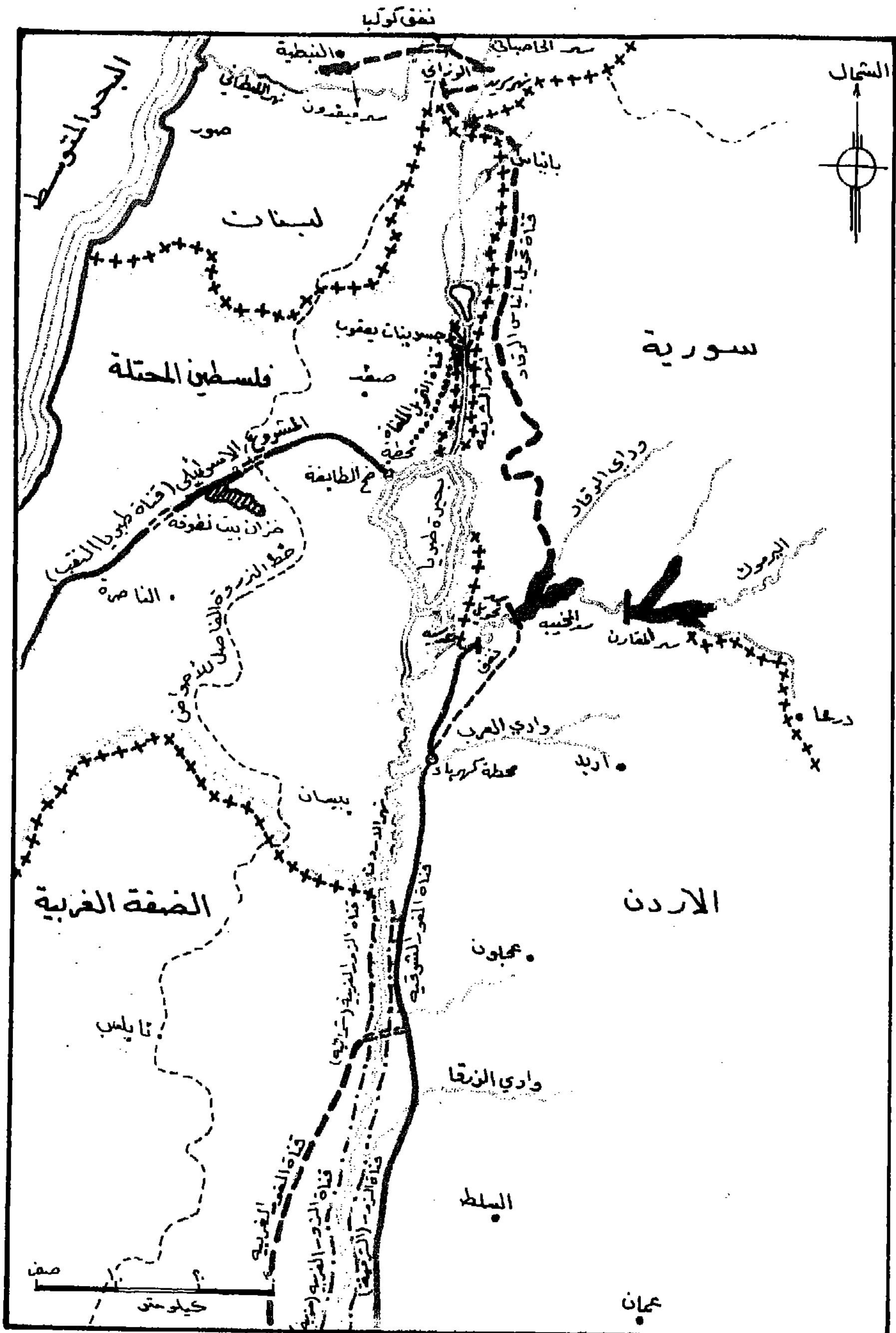
١ - تحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبعا في منطقة الحاصباني الاعلى من لبنان عبر نفق في كوكبا الى حوض الليطاني ، وتخزينها في ميفدون لتستثمر في ري أراضي منطقة النبطية في لبنان الجنوبي ؛

٢ - تنفيذ ما يلزم من انشاءات لاستثمار ما يمكن استثماره من ينابيع الوزاني وسريد في لبنان وبانياس في سورية ، في ري الاراضي الملائمة للزراعة في المناطق القريبة منها ، وتجميع ونقل الفائض الباقي من مياهها عبر قناة بسعة ١٤ مترا مكعبا في الثانية تخترق الجبهة السورية الى وادي الرقاد ، احد روافد نهر اليرموك ، ليجري استثمارها في الاردن ؛

٣ - انشاء سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك امام تلاقيه مع وادي الرقاد ،

---

[٢٤] من « محاضر اجتماعات المجلس الاعلى لهيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده ، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ » (القاهرة : جامعة الدول العربية) .



خريطة رقم (٣) المشروع العربي لتحويل روافد الاردن (١٩٦٤)

لتخزين المياه المحولة من لبنان وسورية في خزان يتسع لـ ٢٠٠ مليون متر مكعب ، وتنظيم نقلها الى قناة الغور الشرقية في الاردن لاستثمارها في توليد الطاقة الكهربائية وفي ري أراضي الاغوار والازوار على ضفتي نهر الاردن ؛

٤ – تعلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها من ١٠ الى ٢٠ مترا مكعبا في الثانية ؛

٥ – انشاء السيفون والاقنية اللازمة لنقل المياه عبر نهر الاردن الى الضفة الغربية لري أراضي غورها وأزوارها .

ولكن ما عساه يعني تنفيذ كل هذه العمليات لاسرائيل ؟

نتيجتان هامتان كان من المفترض تحقيقهما لو بلغ المشروع العربي نهايته الناجحة :

الاولى ، ان يسترد العرب من مواردهم المائية كمية تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه في ارواء أراضيهم صاحبة الحق الاول بالاستفادة منها بدلا من ضياعها لصالح اسرائيل ؛

أما الثانية ، فهي فيما سيترتب على تحويل روافد الاردن ذات المياه العذبة عن بحيرة طبريا من زيادة في ملوحتها مما سيخفض من قيمة مياهها في الاستثمار الزراعي ، ويجعل المشروع الاسرائيلي في تحويل مياه الاردن الى النقب غير كبير جدوى .

وكلتا النتيجتين لو تحققتا خطيرتان لاسرائيل ؛ فلا عجب ان ثارت على المشروع العربي ، وتوعدت ، واتهمت الدول العربية بالعدوان .

ولكن الجواب العربي على اتهام اسرائيل كان سريعا وواضحا .

ان المشروع العربي ليس عدوانا ، وانما هو رد على العدوان .

وهو ليس فعلا بذاته ، وانما هو رد فعل على تحويل غير شرعي قامت به اسرائيل .

وان كميات المياه المتوفرة في حوض الاردن ، حسب اعتراف تقرير مين نفسه ، تقل كثيرا عن حاجة الاراضي الصالحة للاستثمار الزراعي ضمن حدود الحوض.[٢٥] وان أراضي الاغوار والازوار في الاردن والضفة الغربية لذلك هي احق بمياه النهر الذي

---

[٢٥] (التطوير الموحد للموارد المائية في منطقة وادي الاردن) :

Chas T. Main Inc., *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region*, p. 41.

يمر في وسطها من أراضي النقب التي تبعد عنه مئات الكيلومترات .

وان المشروع العربي – ومياهه كلها تجري بالراحة – هو الطبيعي ، بينما المشروع الاسرائيلي الذي يحتاج ، لضخ مياهه ، مئات الامتار هو غير الطبيعي .

وان تحويل اسرائيل لاي جزء من مياه الحوض خارجه يعني اعتداء صارخا على حقوق العرب وسرقة لمياههم مما يبرر لهم كل اجراء يحفظ لهم تلك الحقوق ويسترد لهم ما سرق من مياههم .

ولكن ، هل كان من الممكن ان تقبل اسرائيل بمثل هذه الردود ، وهي التي تؤمن ان لا حق لأحد في العالم يعلو على حقها بالتوسع والاستيطان والسيطرة على كل شبر من ارض فلسطين ؟

وبينما كان على الدول العربية يومذاك ، وهي تتصدى لمثل هذه المعركة من الخطورة ، ان تتهيأ لمجابهة كل رد فعل محتمل من اسرائيل ، نرى ان حماسها لمشروعها ، مع الاسف ، كانت تنقصه الجدية والاهتمام المسؤول . وحتى عندما تعرض العاملون على تنفيذه للقصف وآلياته للتدمير اكثر من مرة ، لم نجد من يتحرك بحزم للرد على الاعتداء وحماية العمل والعاملين فيه .

وكانت النتيجة ان ظل المشروع العربي يتعثر بين نقص في التمويل وغياب للحماية ، حتى كانت نهايته المأساوية يوم نكبة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ حين احتل الاسرائيليون كافة مواقع المشروع في سورية ، واستولوا على كافة آلياته ، وباتت كل مياه نهر الاردن وروافده – منذ ذلك اليوم – تحت تصرف اسرائيل ورحمتها .

٧

وفي ضوء هذه المتغيرات المستجدة ، وبعد ان نجحت اسرائيل في افشال المشروع العربي والسيطرة الكاملة على مياه الينابيع العربية التي تغذي نهر الشريعة وبحيرة طبريا ، لا بد من تقصي الجواب على التساؤل الملح الذي اخذ يطرح نفسه بقوة امام كل متتبع للموضوع :

ترى ، هل حل الاسرائيليون اخيرا مشكلتهم المائية ؟ وهل استطاعوا ، بما اصبح تحت تصرفهم من مصادر المياه ، تأمين كل ما تحتاج اليه مشاريعهم الزراعية والصناعية وخدماتهم المدنية من مياه ؟ وماذا كانت نتائج تنفيذ خططهم السبعية وثم العشرية وثم الثمانية ،

وهل توصلوا الى تحقيق الاهداف التي رسموها في هذه الخطط من رفع الكميات المنتجة من المياه ؟

ولعل افضل ما يمكن تقديمه للاجابة على هذه التساؤلات ، هو بالرجوع الى جداول احصائية نشرتها مراجع اسرائيلية مسؤولة في ظروف مختلفة . وسنشير هنا الى جدولين :

الجدول الاول ورد في البحث الذي قدمه زئيف كاريف مدير شركة ميكوروت لمؤتمر الري والصرف العالمي المنعقد في طوكيو عام ١٩٦٣ وعنوانه *"Israel Water Economy"* (« اقتصادية المياه في اسرائيل ») ،[٢٦] لخص فيه التقدم الذي حصل في زيادة كميات المياه المنتجة خلال سني خطة العشر سنوات المنتهية عام ١٩٦٣ ، بالاحصاء التالي :

العام	كميات المياه المنتجة بملايين الامتار المكعبة
١٩٥٥	١٠٠٠
١٩٥٦	١٠٥٠
١٩٥٧	١٠٢٥
١٩٥٨	١٣٠٣
١٩٥٩	١٢٧٢
١٩٦٠	١٣٣٨
١٩٦١	١٢٥٧
١٩٦٢	١٢٧٥

وأما الجدول الثاني ، فهو الجدول الاحصائي الوارد في *Statistical Abstract of Israel, 1978* (« المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٨) ،[٢٧] والمتضمن ارقاما تفصيلية عن كميات المياه المستهلكة في اسرائيل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٧ ،

[٢٦] (اقتصادية المياه في اسرائيل) :

Zeev Kariv, *Israel Water Economy* (Tel Aviv: Mekoroth Water Co. Ltd., 1963), p. 11.

[٢٧] (المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٨) :

Statistical Abstract of Israel, 1978 (Israel: Central Bureau of Statistics), p. 474.

وعن طرق استعمال هذه الكميات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المدنية وتطوير الاقتصاد الاسرائيلي :

جدول كميات المياه المستهلكة في اسرائيل واستعمالاتها
(بملايين الامتار المكعبة)

الاعوام	الكميات المستهلكة		الاستعمالات		
	المجموع	من اصله مياه مالحة	في الزراعة	في الصناعة	في الخدمات المدنية
١٩٥٨	١٢٧٤	—	١٠٣٢	٤٦	١٩٦
١٩٦٠	١٣٣٨	—	١٠٨٧	٥٤	١٩٧
٦٤ — ٦٥	١٣٢٩	١٠١	١٠٧٥	٥٥	١٩٩
٦٩ — ٧٠	١٥٦٤	١١٠	١٢٤٩	٧٥	٢٤٠
٧٣ — ٧٤	١٥٦٥	١٣٧	١١٨٠	٩٧	٢٨٨
٧٤ — ٧٥	١٥٩٦	١٣٧	١٢٠٧	٩٤	٢٩٥
٧٥ — ٧٦	١٧٢٨	١٤١	١٣٥٨	٩٥	٣٠٥
٧٦ — ٧٧	١٦٧٠	١٣٣	١٢٧١	٩١	٣٠٨

ولم تتغير الصورة التي تعطيها هذه الجداول كثيرا حتى العام الحالي ١٩٨٠ . بل يمكن القول انها ساءت بسبب الموسم الجاف خلال العام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، مما تسبب بانخفاض في منسوب بحيرة طبريا (حوالي ثلاثة امتار) ، وباستنزاف خطير لطبقات المياه الجوفية . وبالرغم من موسم الامطار غير العادي عام ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ، فيقول يائير كوتلر في مقال له في « معاريف » : ان هذا الموسم كان كافيا لأن يعيد بحيرة طبريا الى منسوبها الطبيعي ، ولكنه لم يكن كافيا لرفع منسوب طبقات المياه الجوفية الى الحد الذي يسمح لشركة ميكوروت بتلبية متطلبات الاستهلاك وفقا للخطط الموضوعة سابقا .[٢٨]

[٢٨] يائير كوتلر ، « مفوض المياه : لا يوجد هناك المزيد من المياه لانتشار زراعي جديد » ، « معاريف » ، ١٩٨٠/٣/٣١ .

ومن دراسة وتحليل مجموعة الارقام الواردة في الجدولين المقدمين اعلاه ، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية :

اولا : ، ان جميع الجهود المكثفة التي بذلتها اسرائيل طيلة حوالي الثلاثين عاما من احتلالها ارض فلسطين وتحكمها الكامل بمواردها المائية لاستثمار كل قطرة ماء متوفرة فيها ، لم تمكنها من الحصول على اكثر من ١٧٢٨ مليون متر مكعب من المياه ، من اصلها ١٤١ مليون متر مكعب من المياه المالحة التي لا يستفاد منها إلا بعد مزجها بالمياه العذبة . واذا ذكرنا ان الخطة السبعية الاولى لاعوام ١٩٥٣ – ١٩٦٠ كانت استهدفت الحصول على ١٧٣٠ مليون متر مكعب في نهاية مدتها ، وزادت في طموحها الى ١٨٩٠ مليون متر مكعب في خطة العشر سنوات المنتهية عام ١٩٦٣ – بعد ان اضافت اليها ١٦٠ مليون متر مكعب اخرى من مياه الاردن – ندرك مدى الفارق الكبير بين ما خططت له اسرائيل في الماضي وما وصلت اليه فعلا حتى عام ١٩٨٠ في الحاضر ؛

ثانيا : يتبين من الارقام الواردة في الجدولين ان الانتاج المائي في اسرائيل ، مما يتوفر داخل حدودها من موارد مائية – سطحية كانت ام جوفية – قد قارب مداه الاقصى بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ ، وأن القفزات التي حصلت في كل من عامي (٦٩ – ٧٠) و (٧٥ – ٧٦) في الاستهلاك المائي ناتجة من وضع كل من مرحلتي تنفيذ مشروع تحويل مياه الاردن في الاستثمار . ويتفاخر الاسرائيليون بأنهم باتوا يستثمرون لا اقل من ٩٥ ٪ من مجموع الموارد المائية المتاحة لهم ؛

ثالثا : ان مقارنة تقريبية لنسبة النمو السكاني في اسرائيل الى نمو الموارد المائية المستثمرة فيها ، تؤدي الى تقدير المعدل السنوي لنسبة ما يلحق الفرد في اسرائيل من استهلاكات المياه بما يقارب الـ ٥٠٠ متر مكعب – يعني هذا ان كل مليون زيادة في عدد سكان اسرائيل ستحتاج الى زيادة مواردها المائية بحوالي الـ ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه ؛

رابعا : توضح ارقام الجدول الاخير ان الانتاج الزراعي يستهلك القسم الاكبر من المياه المنتجة في اسرائيل ، وتقدر نسبته بين ٧٥ ٪ الى ٨٠ ٪ من مجموع الاستهلاك . بينما يبقى للاستهلاك المدني ما بين ١٥ ٪ و ١٨ ٪ ، وللانتاج الصناعي ما بين ٤ ٪ و ٦ ٪ فقط من مجموع الاستهلاك .

ولكن يلاحظ انه بينما انحصرت زيادة كميات المياه المخصصة للاستثمار الزراعي خلال العشرين سنة الماضية في حدود لا تتجاوز الـ ٢٨ ٪ ، نرى ان نسبة هذه الزيادة

في الاستهلاك الصناعي بلغت ١٠٠ ٪ ، وفي الاستهلاك المدني ٥٨ ٪ .

يمكننا ان نستنتج من كل ما تقدم ، ان مشكلة المياه في اسرائيل ما زالت قائمة ، وأن انفراجها خلال سني السبعينات اثر استيلائها على مصادر المياه العربية وتصرفها بها دون رادع ، هو انفراج موقت . ومن المؤكد ان ازمتها المائية في العقود القادمة ، ما دامت سياستها التوسعية مستمرة وما دام اصرارها على توطين المزيد من ملايين المهجرين اليهود في ارض فلسطين مسيطرا ، ستزداد حدة وتفاقما . ويذكر الخبير يائير كوتلر في مقاله في « معاريف » ، على لسان مفوض المياه في اسرائيل مئير بن مئير ، ان حاجة اسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستتطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب اضافة لما تستهلكه الآن . وهو لا يتوقع تأمين اكثر من ٥٠٠ مليون منها فقط .[٢٩]

والسؤال الخطير المطروح الآن هو : من اين يمكن ان تؤمن اسرائيل مثل هذه الزيادة بعد ان اتمت استثمار اكثر من ٩٥ ٪ من مواردها ؟ وما هي التدابير التي اتخذتها اسرائيل والتي تخطط لاتخاذها في سبيل حل مشكلتها المائية ؟

سنسعى ، فيما يأتي ، لالقاء الضوء على وجهين من هذه التدابير : الداخلي منها والخارجي ، ولكل منهما اهميته البالغة التي تستوجب كل التقصي والاهتمام .

٨

حشدت اسرائيل ، من اجل زيادة انتاج المياه فيها ، افضل الخبرات العلمية المتوفرة تحت تصرفها ، في الداخل والخارج ، وعبأت كل مراكز البحوث العلمية المتخصصة في مؤسساتها وجامعاتها للتحري عن امكانات التكنولوجيا الحديثة في ايجاد حلول تساعد في تفريج ضائقتها المائية . ونعدد ، فيما يأتي ، عددا من اهم التدابير التي اتخذتها وما فتئت تستمر في اتخاذها داخليا لتحقيق هذه الغاية :

[٢٩] يائير كوتلر ، « مفوض المياه : لا يوجد هناك المزيد من المياه لانتشار زراعي جديد » ، « معاريف » ، ١٩٨٠/٣/٣١ .

١ - السعي لتنفيذ مشاريع تحلية المياه المالحة

وقد اشغل هذا الموضوع اهتمام اسرائيل لمدة طويلة ، وثارت حوله ضجة عالمية عام ١٩٦٤ اثر قرار مؤتمر القمة العربي الاول بتحويل روافد الاردن ومحاولة اسرائيل ، بدعم وتشجيع من الرئيس الاميركي جونسون ، تحدي هذا القرار بانشاء معمل يستغل الطاقة النووية لتحلية مياه البحر . ولكن تنفيذ هذا المشروع ، يومذاك ، ظل متعثرا لثبوت عدم اقتصاديته وارتفاع كلفة المياه الغذبة المنتجة منه . واكتفت اسرائيل ، اثر ذلك ، بانشاء معملين صغيرين غير نوويين لتأمين المياه العذبة لمدينة ايلات من مياه البحر الاحمر .

وتقوم اسرائيل حاليا بتنفيذ مشروع الخمسة عشر عاما لتحلية المياه المالحة ، بدأته عام ١٩٧٣ وتتوقع انجازه عام ١٩٨٨ . ويتضمن مشروعها هذا انشاء ثلاثة معامل للتحلية : طاقة اولها الانتاجية مليون غالون يوميا (اي ما يعادل نحو مليون و ٤٠٠ ألف متر مكعب سنويا) ؛ وطاقة ثانيها ١٠ ملايين غالون يوميا (اي ما يعادل حوالي ١٤ مليون متر مكعب سنويا) ؛ وطاقة ثالثها وأكبرها ١٠٠ مليون غالون يوميا (اي ما يعادل حوالي ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا) . وقد تم حتى الآن انشاء المعمل الاول ، ويجري العمل بالمعمل الثاني ، وما زالوا في مرحلة اعداد الدراسات لانشاء المعمل الثالث . وسيجري وصل المعامل الثلاثة بالمفاعل الذري في المراحل الاخيرة من تنفيذ المشروع .[٣٠]

ولكن تبقى المشكلة في تحلية المياه المالحة على هذا النحو ، ارتفاع تكاليفها بالرغم من جميع الاجراءات المتخذة لخفضها . وكانوا يقدرون ثمن المتر المكعب من المياه المنتجة منها بنحو ثلاثين سنتا ، ومن المؤكد ان هذا التقدير سيرتفع بسبب التضخم المستمر في التصاعد في اسرائيل . واذا جاز قبوله لمياه الشرب ، فانه يتجاوز كثيرا الحدود المقبولة اقتصاديا للاستعمالات الزراعية والمدنية .

[٣٠] (تنمية الموارد المائية واستخدامها في اسرائيل) :

Saul Arlosoroff, "Water Resources Development and Management in Israel," *Kidma*, III, 2 (no. 10, 1977), p. 8.

٢ – اعادة استعمال مياه المجاري والمصانع بعد تصفيتها

تعتبر مشاريع تكرير مياه المجاري والمصانع وتصفيتها لاعادة استثمارها في الزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات ، مصدرا هاما من المصادر التي تعتمد عليها اسرائيل في زيادة كميات مياهها ، وتأتي في الدرجة الثانية من اهتماماتها بعد مشاريع ازالة الملوحة . ويأمل الخبراء الاسرائيليون ان تبلغ كميات المياه الممكن ، في المستقبل البعيد ، اعادتها للاستثمار عن هذه الطريقة ، قريبا من ١٥ ٪ من مجموع كميات المياه المتوفرة لديها .[٣١]

وكان مشروع تصفية مجاري مدينة حيفا هو اول مشروع كبير من هذا النوع نفذ في اسرائيل خلال الخمسينات ، وحولت مياهه المكررة الى شبكة انابيب مشروع كيشون (مشروع ري الجليل الغربي – مرج ابن عامر) لتضاف الى موارد المشروع الاخرى في ري أراضي تلك المنطقة . ويجري الآن تنفيذ اكبر مشروع تصفية للمياه في اسرائيل (والمسمى بمشروع منطقة دان) يهدف لتصفية جميع المياه المتجمعة في مجاري منطقة تل ابيب الكبرى وتحويلها ، بعد مزجها بالمياه الجوفية ، لتضاف الى شبكة مياه مشروع نهر العوجا (اليركون) ، وليستفاد منها في ري أراضي النقب . وقد نفذت المرحلة الاولى من المشروع بانتاجية تقدر بـ ١٥ مليون متر مكعب من المياه المكررة ، ويتوقعون زيادتها خلال السنوات القليلة القادمة الى ٢٥ مليون متر مكعب . ويخططون في المدى البعيد وحتى نهاية هذا القرن ، بعد ان يصل عدد سكان منطقة تل ابيب الكبرى الى المليون ونصف المليون ، لرفع انتاجية المشروع الى ١٣٠ مليون متر مكعب اثر انجاز تنفيذ كافة مراحله .[٣٢]

٣ – محاولة وقف التبخر من بحيرة طبريا

تبلغ كمية الضائعات المائية بسبب التبخر من بحيرة طبريا ، حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وهي كمية هامة وكبيرة بالنسبة لحاجة اسرائيل للمياه . وكان

---

[٣١] (الدراسات المائية في اسرائيل) :
Uri Shamir, "Water Research in Israel," *Kidma,* III, 2 (no. 10, 1977), p. 13.

[٣٢] (تصفية مياه المجاري) :
Emanuel Idelovitch, "Wastewater Reclamation by Advanced Treatment," *Kidma,* III, 2 (no. 10, 1977), p. 30.

يعني الحفاظ بهذه الكمية من الهدر والضياع ، توفير مصدر جديد هام يرفد اقتصاد اسرائيل . ولذلك ، فقد عمل خبراؤها العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكل غشاء بلاستيكيا رقيقا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة . وقد أُجريت مثل هذه التجارب في اوستراليا وغيرها دون ان تصل الى اية نتيجة ايجابية . ذلك ان أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت كافية لتمزيق الغشاء الرقيق وتبديده دون أداء مهمته . ولذلك ، فان تجارب اسرائيل لكسب اية كمية اضافية من المياه عن هذه الطريقة ، لم تقترن بأي نجاح .

٤ – استمطار الغيوم

وحاولت اسرائيل ايضا الحصول على كميات اضافية من المياه عن طريق زرع الغيوم بأملاح الفضة او بثاني اوكسيد الفحم المتجمد ، ابتغاء استمطارها وزيادة الهطول منها . وفي الوقت الذي ادعت فيه مجلة *Israel Economist* ، في عدد تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، بأن التجارب في هذه الطريقة زادت الهطول بنحو ١٥ ٪ ، نجد ان المفوض المائي مئير بن مئير – وهو المسؤول الاول عن قضايا المياه في اسرائيل – يعبر عن تشاؤمه بنجاعة هذه الطريقة من الناحية العملية . كما تقرأ لمجلة *Scientific American* (ايار /مايو ١٩٧٧) تشكيكها العلمي الواضح بفعالية هذا الاسلوب لحل مشكلة الهطول بشكل مضمون .[٣٣]

والمشكلة الاخرى ، بالنسبة لهذه الطريقة ، هي عدم التمكن من تحديد موقع الهطول فيها بشكل ثابت . فعندما تزرع الغيوم فوق بحيرة طبريا مثلا ، نجد ان الهطول قد يحصل فوق غور الاردن او فوق البحر الابيض المتوسط ، ولا يحصل بالضرورة فوق البحيرة نفسها .

---

[٣٣] (السياسة المائية لاسرائيل) :
Uri Davis, Antonia E. L. Maks and John Richardson, "Israel's Water Policies," *Journal of Palestine Studies* (Beirut: IPS), IX, 2 (Winter 1980), p. 23.

٥ – حجز مياه السيول

حاول الاسرائيليون ، منذ العقد الاول من تأسيس دولتهم ، انشاء عدد من السدود في الوديان والمسابيل الكثيرة التي تتدفق منها فيضانات الشتاء لحجز مياهها ومنع هدرها في البحر . ولكنهم وجدوا مع الزمن ان هذه المشاريع غير مضمونة النتائج دائما ، وأن تكاليفها الباهظة – في بعض الحالات – لا تبررها الفوائد المحدودة الناتجة من انشائها . فكثيرا ما تعرضت المياه المخزنة للضياع بسبب نفاذية التربة وعدم ملاءمة مواقعها للتخزين . وكذلك ، فقد كانت كميات الطمي والرواسب التي تنقلها السيول معها ، في بعض الحالات ، كبيرة الى حد يجعل الفائدة من انشاء السدود الكبيرة او المتوسطة فيها غير مجدية ولا تتناسب مع ما علق عليها من آمال . ويقول بروشانسكي في كتابه عن التنمية المائية في اسرائيل انهم اضطروا ، لهذه الاسباب ، الى تعديل خطتهم في حجز مياه الفيضانات ، فآثروا الاكتفاء بانشاء سدود صغيرة تتسع خزاناتها لحجز فيضان واحد ، على اساس ان تتسرب مياهه لتغذية الطبقة المائية الجوفية فيفرغ الخزان قبل وصول مياه الفيضان اللاحق . ويقول بروشانسكي ايضا ان هذه الطريقة لم تحظ بالنجاح المقدر لها في جميع الحالات ايضا .[٣٤] ذلك ان نوعية الطمي الغضارية ، في مثل تلك الحالات ، كانت تخفض من نفاذية الحوض وتقلل من تحقيق الهدف من انشاء السد بتخزين مياه الفيضانات في جوف الارض .

ولذلك ، يمكن الاستنتاج ان جهود اسرائيل في حجز مياه السيول السطحية ، اذا نجحت في بعض المواقع ، لم تعطها من النتائج بقدر ما توقعته منها ، ولم يعد من المنتظر بعد الآن الحصول على اية زيادة هامة في موارد اسرائيل المائية عن هذا السبيل .

٦ – التخزين الجوفي

لما كانت موارد المياه في اسرائيل تبلغ ذروتها في فصل الشتاء ، في حين ان استهلاك الماء في الري يبلغ حده الاعظمي خلال موسم الصيف ، كان لا بد من ايجاد حل لتخزين

---

[٣٤] (التنمية المائية) :
Yehoshua Prushansky, "Water Development," *Israel Today*, p. 21.

الفائض من مياه الشتاء ليتاح استعمالها عند الحاجة اليها في فصل الصيف . ولما كان التخزين في بحيرة طبريا وحده غير كاف لتحقيق الغرض من التشغيل المثالي لشبكات الري ، فقد وجد ان التخزين الجوفي في مناطق الجنوب يوفر حلا مقبولا لهذه الغاية ، بعد ان تبين – نتيجة تحريات جيولوجية وجيوفيزيائية ضافية – ملاءمة نوعية التوضعات الجيولوجية فيها لمثل هذا النوع من التخزين.[٣٥] وهكذا ، فهم يشحنون آبارهم اثناء فصل الشتاء بالفائض من تصريف الشبكة الرئيسية ليعودوا الى ضخها مرة اخرى اثناء الصيف واستعمالها حيث تقضي حاجتهم لها . ويحدث احيانا ، وخاصة في السنين الجافة ، انهم يستنزفون مياه الطبقة الجوفية من الآبار الى الحد الذي يعرضها للتملح ، مما يفرض عليهم إما اعادة شحنها بالمياه العذبة مرة اخرى – ان توفرت – وإما الحرمان من استعمالها لحين توفرها .

وقد كان موسم عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ احد اخطر المواسم الجافة على اسرائيل . ولو لم يتبعه موسم عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ السخي بالامطار لينقذ مياهها الجوفية وخزانات المياه فيها ، لكانت تعرضت لكارثة اقتصادية لا مثيل لها في تاريخها بسبب نقص المياه .

٧ – مزج المياه المالحة بالعذبة

تلجأ اسرائيل ، في سبيل زيادة كميات المياه المتوفرة تحت تصرفها لتأمين حاجة مختلف استعمالاتها ، الى مزج كميات من المياه العذبة في بعض المناطق بنسب محدودة من كميات المياه المالحة ، بحيث يبقى المزيج صالحا للاستعمال في أغراض الصناعة والزراعة . ويلاحظ انهم تمكنوا ، باتباع هذا الاسلوب ، من ايصال الزيادة منه في كميات المياه المستهلكة لديهم الى ١٤٠ مليون متر مكعب خلال عام ١٩٧٥ – ١٩٧٦ (انظر الجدول الاحصائي لكميات المياه المستهلكة في المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٨).[٣٦] وقد استعملوا هذه الطريقة في مشروع مياه بيسان ،

[٣٥] (الدراسات المائية في اسرائيل) :

Uri Shamir, "Water Research in Israel," *Kidma*, III, 2 (no. 10, 1977), p. 13.

[٣٦] (المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٨) :

Statistical Abstract of Israel, 1978, p. 474.

وفي مشروع كيشون (المقطع) في حيفا، وفي غيرهما. على انه لا بد من الاشارة الى ان نجاعة الاستفادة من هذا المزج لا يمكن الاعتماد عليها إلا في مواقع خاصة تتوفر فيها نسب ملائمة من الملوحة في كل من المزيجين لتأتي النتيجة مقبولة، وهي مواقع محدودة على كل حال.

٨ – الاقتصاد في استعمالات المياه

اولت اسرائيل موضوع الاقتصاد في طرق استعمالات المياه اهتماما خاصا، حرصا منها على معالجة مشكلة نقص المياه لديها بتحسين مردود استخدامها، سواء كان ذلك باتباع اساليب تكنولوجية متطورة في تصميم وتنفيذ استثماراتها المائية او بفرض رقابة صارمة في تقنين الاستهلاك ومنع الهدر فيه. ولما كانت الزراعة ومشاريع الري تستهلك القسم الاكبر من الموارد المائية في اسرائيل، فقد ركزت جهودها لاجراء بحوث علمية ضافية في هذا الحقل، ابتغاء تخفيض المقننات المائية لمختلف الزراعات واختيار الانسب منها. وفي حقل مشاريع الري، فقد عمدت الى تطوير تصاميمها والاعتماد بالدرجة الاولى على اسلوب الري بالرش وأسلوب الري بالتنقيط، بالرغم من ارتفاع تكاليفهما، بدلا من اساليب الري التقليدية. ويدعي ارلوزوروف في مقاله عن (تطور موارد وادارة المياه في اسرائيل)، المنشور في مجلة *Kidma*،[٣٧] ان اكثر من ٩٠٪ من المساحات المروية في اسرائيل تروى بالرش، و ٧٪ بطريقة التنقيط، و ٣٪ فقط تروى بالراحة، وهي نسب عالية قلما تتوفر في بلد آخر. وما كان من السهل تأمين التمويل الباهظ لها لو لم تكن خزائن الولايات المتحدة مفتوحة لاسرائيل تغدق عليها منها بكل ما تطلب.

وتتيح هذه الاساليب في الري توفيرا هاما في كميات المياه المستعملة مما يسمح لاسرائيل بالتوسع في استثمار المزيد من الاراضي بالزراعة. ويساعد في ذلك، ايضا، التقنين الصارم في استعمالات المياه وتركيب العدادات على جميع الاستعمالات المائية، والرقابة الشديدة لضمان استثمار المياه وفقا للتعليمات التي تضعها الجهات المسؤولة صاحبة الاختصاص.

---

[٣٧] (تنمية الموارد المائية واستخدامها في اسرائيل):
Saul Arlosoroff, "Water Resources Development and Management in Israel," *Kidma*, III, 2 (no. 10, 1977), p. 9.

كل هذه التدابير جرى وما زال يجري تنفيذها داخل اسرائيل منذ سنين طويلة ، بقصد زيادة مواردها المائية وترشيد استهلاك المتوفر منها لديها . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ وهل وصل انتاج اسرائيل للمياه ، بعد كل تلك السنين من البذل والجهد ، الحد الذي يمكن اعتباره كافيا لاحتياجات مجتمعها المستمرة في التضخم ؟

الجواب ، كما سبق ان رأينا ، سلبي . ففيما عدا عمليتي تحلية مياه البحر وتكرير مياه البحر (وامكاناتهما محدودة على كل حال) ، تكاد تكون جميع التدابير الاخرى التي اشرنا اليها قد استنفدت خلال الثلاثين عاما الماضية كل أغراضها ، وأوصلت كميات المياه المنتجة في اسرائيل الى قريب من حدودها القصوى .

فاذا اعترفنا بهذا الواقع ، وبأن التدابير المتخذة داخليا لحل ازمة المياه لم تعد كافية لمجابهة الحاجة المتزايدة للمياه في اسرائيل ، نجد انفسنا مرة اخرى وجها لوجه امام السؤال الملح : من اين ستأتي اسرائيل بما تتطلبه مشاريعها الاستيطانية والتوسعية المستمرة من كميات اضافية بعد الآن ؟

ان تقصي الاجابة على هذا السؤال سيصل بنا الى استنتاج خطير بات من الواجب استرعاء اهتمام العالم العربي اليه ؛ فالتدابير الخارجية التي تعمل اسرائيل جاهدة ، بخطوات ثابتة وتخطيط دقيق ، لاتخاذها في سبيل بلوغ غايتها لزيادة امكاناتها المائية ، عادت مرة اخرى لتصبح ذات مساس مباشر بالمياه العربية والحقوق العربية .

فما هي هذه التدابير ، وماذا سيكون موقف العرب منها ؟

٩

ان التدابير الخارجية التي تعتبرها اسرائيل ما زالت مفتوحة امامها لحل مشاكلها المائية ، هي التسلط مرة اخرى على المياه العربية ، فهي ما فتئت تردد اصرارها على التحكم بمياه الضفة الغربية ، وهي ما انفكت تكرر ترديد اطماعها بمياه اليرموك وبمياه الليطاني وأخيرا بمياه النيل . ولذلك ، فلا بد لاستكمال ابعاد بحثنا من ان نسعى لتسليط بعض الضوء على ما تخططه اسرائيل حول كل من هذه المصادر المائية العربية .

١ – الاطماع حول مياه الضفة الغربية[٣٨]

كان السكان العرب في الضفة الغربية قبل احتلال عام ١٩٦٧ ، يستفيدون من ثلاثة مصادر مائية في استثماراتهم الزراعية والصناعية والمدنية : المصدر الاول هو نهر الاردن ، والمصدر الثاني الينابيع ، والثالث الآبار . وبقدر مجموع موارد الينابيع المائية العذبة بحوالي ٤٠ مليون متر مكعب ، وهي موزعة في مختلف انحاء الضفة وخاصة على سفحي مرتفعاتها الشرقي منها والغربي . وأهم هذه الينابيع : عيون الفارعة والعوجا والديوك والقلط والسلطاني . وأما الآبار العربية فيقدر عدد المستثمر منها بـ ٣١٤ بئرا ، ومجموع كميات المياه المستخرجة منها (موسم ٧٧ – ٧٨) بحوالي ٣٧ مليون متر مكعب .

وبالرغم من ضآلة وتواضع هذه الموارد ، بالنسبة للحاجة المتزايدة للسكان العرب في الضفة الغربية ، جاء الاحتلال الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ ليفرض سيطرته على هذه الموارد المحدودة ، إما ليمنع عنهم استثمارها اطلاقا وإما ليحد من استثمار ما توفر لهم منها .

ففي الازوار الفلسطينية على الضفة الغربية من نهر الاردن ، كان المزارعون العرب اقاموا حوالي ١٤٠ من مجموعات الضخ ليستفيدوا بها في ري آلاف الدونمات من اخصب الاراضي الزراعية . ولكن ، ما كادت تحل بهم نكبة الاحتلال حتى فوجئوا بالاسرائيليين ينسفون تلك المضخات ، ويمنعونهم من استثمار أراضيهم بدعوى ان ضرورات الأمن تقضي بجعل المنطقة حزام امن للمحتلين . ومن ناحية اخرى ، فقد حول الاسرائيليون مياه ينابيعهم المالحة غربي بحيرة طبريا الى نهر الاردن ، ليجعلوه مصرفا مالحا لا تصلح مياهه لري أراضي اية من ضفتيه .

أما مصدرا الماء الآخران ، الينابيع والآبار ، فقد فرضت السلطة الاسرائيلية على استثمار مياههما قيودا وحدودا منعت تجاوزها . فلم يكن جائزا لاي صاحب بئر عربي ان يستجر منها كمية من المياه اكثر مما قننته له السلطة . وطيلة الثلاثة عشر عاما من احتلال الضفة الغربية ، لم توافق تلك السلطة على الترخيص لأي عربي او لأية قرية

---

[٣٨] « الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية » (منظمة التحرير الفلسطينية) ، ص ٢٥–٢٩ ؛
Uri Davis, Antonia E. L. Maks and John Richardson, "Israel's Water Policies," *Journal of Palestine Studies*, IX, 2 (Winter 1980), pp. 19–22.

عربية بحفر اية بئر جديدة . وكل ما سمحت به هو حفر خمس آبار فقط لتأمين مياه الشرب لمدن نابلس وقلقيلية وطولكرم وقفين . أما المستعمرات اليهودية التي كانت تبنى في الضفة الغربية بالعشرات ، فكان لها كل العون وكل الدعم . سمح لها بحفر ١٧ بئرا ، مع العلم بأن هذا العدد من الآبار الاسرائيلية ، الذي يقارب ٥ ٪ فقط من عدد الآبار العربية ، يستجر قريبا من ٤٠ ٪ من كميات المياه التي يسمح للآبار العربية باستجرارها .

وقد اتبعت اسرائيل في تأمين المياه لمستعمراتها اساليب كثيرا ما كانت تتسم بالتعسف واللاانسانية . تحفر آبارها العميقة قريبا من مصادر المياه العربية ، ينابيع او آبار ، فلا تمضي مدة من الزمن إلا وترى الآبار او الينابيع العربية قد نضبت ، والمزروعات التي تعتمد عليها قد جفت ويبست . هكذا حصل في قرية العوجا شمالي اريحا ، حيث حفر الاسرائيليون ثلاث آبار بالقرب من نبع العوجا – وهو من اكبر ينابيع الضفة الغربية – لتغذية مستعمرة ييطاف المجاورة بالمياه . وكانت النتيجة ان جف الينبوع كاملا في ربيع العام الماضي (١٩٧٩) ، وحلت كارثة مأساوية بالمزارعين العرب بجفاف آلاف الدونمات من أراضيهم المزروعة بالموز والخضار ، مما اضطر الآلاف من سكان القرية للهجرة منها . حدث هذا بينما كان اليهود في المستعمرة المجاورة يتمتعون بالسباحة في البرك المليئة بالمياه التي انشأوها للاستحمام . وهكذا حصل ايضا في وادي الفصايل ، حيث سبب حفر بئرين في الوادي لتأمين المياه لعدد من المستعمرات في المنطقة ، جفاف نبع عين الفصايل الذي كان يروي ارضا عربية يملكها احد المزارعين العرب . وهكذا حصل ايضا وايضا في منطقة بردله – عين البيضا في شمالي الضفة ، حيث كان المزارعون العرب يروون بياراتهم وآلاف الدونمات التي يزرعونها بالخضار من ثماني آبار وأحد عشر ينبوعا . فلما بنى الاسرائيليون مستعمرة محولا وحفروا لها بئرا عميقة بقطر ٢٤ إنشا قريبا من الآبار العربية ، كانت نتيجته جفاف ست آبار وأحد عشر ينبوعا من المياه التي كان المزارعون العرب يعتمدون عليها في زراعاتهم .

توضح هذه التصرفات ، ومثلها كثير ، أبعاد السياسة المائية الجائرة التي يفرضها الاسرائيليون على عرب الارض المحتلة . فهم يهدفون الى تقليص استجرار العرب للمتوفر من مياههم في الضفة الى ادنى حد ممكن ، بينما يبذلون كل جهد ويتبعون كل وسيلة لزيادة استهلاك المياه لصالح المستعمرات . بل هم يذهبون في سياستهم البعيدة

المدى الى اخطر من ذلك ؛ انهم يخططون لحرمان الضفة الغربية من حق استثمار مياهها الجوفية العميقة بشكل دائم ، بدعوى ان نضحها من قبل العرب سوف يهدد بتخفيف الكثير من الآبار والينابيع التي يستثمرها الاسرائيليون على السفح والسهل غربي مرتفعات الضفة من أراضيهم المحتلة قبل ١٩٦٧ ، باعتبار ان الطبقة المائية العميقة تحت الضفة الغربية هي التي تغذي تلك الينابيع والآبار وتؤمن المياه لعدد كبير من المستعمرات. وبالاضافة الى ذلك ، فهم يخشون من هبوط منسوب تلك الطبقة الجوفية ، اذا استثمرها العرب ، الى حد قد يعرض مواردهم المائية تلك للتملح بسبب ما يدعون من وجود حزام من الطبقة المائية تحيط بالطبقة المائية العذبة تحت منسوب معين. وبكلمة اخرى ، فهم يخافون من ان يذيقهم العرب من نفس الكأس التي أذاقوها هم انفسهم للعرب. ومن اجل هذا ، فقد طلعوا على العالم اخيرا بنظرية جديدة لم يسمع بها احد من قبل : نظرية الفصل بين السكان والارض التي توارثوها عن آبائهم وأجدادهم. وأصبحوا يجاهرون ، دون اكتراث ، بتصميمهم على الاحتفاظ بالسيطرة على موارد المياه العربية في الضفة ، والاستمرار بالتحكم في استثمارها مهما كانت نتيجة مفاوضاتهم حول ما يدعونه بالحكم الذاتي.

وسبق ان اثارت الوفود العربية ، في مؤتمر المياه الدولي الذي عقد في الارجنتين في آذار (مارس) ١٩٧٧ ، تجاوزات اسرائيل في هذا الموضوع. فكان قرار المؤتمر ، المتخذ بأكثريته الساحقة ، يتضمن في نصه الاحكام الآتية :

(١) تأكيد الحق غير القابل للتصرف للشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في نضالها لاستعادة السيطرة الفعالة على مواردها الطبيعية ، بما في ذلك الموارد المائية ؛

(٢) التسليم بأن انماء الموارد المائية في الاراضي الخاضعة للاستعمار والسيطرة الاجنبية والتمييز العنصري ، يجب ان يوجه لفائدة السكان الاصليين الذين هم المستفيدون الشرعيون من مواردهم الطبيعية ، بما في ذلك الموارد المائية ؛

(٣) شجب اي سياسة او تدابير تتخذها الدولة المستعمرة او المسيطرة خلافا لاحكام الفقرة (٢) اعلاه من منطوق هذا القرار ، وخاصة في فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وآزانيا.

هذا هو حكم الشرعة الدولية ، وتلك هي الاطماع التي لا حد لها لاسرائيل. انها

احد التحديات الجديدة التي تخرج بها اسرائيل على العرب هذه الايام . فهل سيستمر سكوت العرب على هذه التحديات ؟

٢ – الاطماع حول مياه اليرموك

يعتبر نهر اليرموك اكبر رافد لنهر الاردن ، ويقدر معدل ايراده السنوي بـ ٤٧٥ مليون متر مكعب ، حوالي ٤٠٠ مليون منها ترد من الاراضي السورية والباقي من الاردن . وينحدر النهر من منسوب ٤٠٠ متر فوق سطح البحر في تل شهاب الى منسوب ٢٢٥ مترا تحت سطح البحر عند مصبه في الاردن ، عبر واد عميق تحده الاراضي السورية من الشمال والاردنية من الجنوب لمسافة ٦٦ كيلومترا . ولا يمس الحدود الاسرائيلية إلا لبضعة كيلومترات عند مروره على حدود مثلث اليرموك قبل التقائه بنهر الاردن . فهو ، اذن ، نهر عربي صرف بكامل ايراده وحدوده ، وليس من المعقول ان يبرر مجرد مروره لمسافة بسيطة على حدود المثلث ما تطالب اسرائيل به من حقوق ومدعيات على مياه النهر .

ولكن اسرائيل ، بدعم من الانتداب البريطاني في السابق ومن حكومة الولايات المتحدة في اللاحق ، استمرت تعرقل تنفيذ اي مشروع انشائي على نهر اليرموك لصالح الاقتصاد العربي . فقد حد الامتياز الذي منحه البريطانيون لشركة روتنبرغ الصهيونية عام ١٩٢٦ ، من حرية العرب باستثمار مياه اليرموك لاي مشروع زراعي طيلة مدة الانتداب . وعندما أُبرم اتفاق بين الاردن وسورية عام ١٩٥٣ بشأن تنفيذ مشروع سد المقارن في اعالي النهر ، وفقا لدراسة الخبير الاميركي بونغر بتكليف من منظمة غوث اللاجئين الدولية ، قامت قائمة اسرائيل وحرضت الولايات المتحدة على التدخل لوقف المشروع . فكان ما كان بعد ذلك من ايفاد بعثة جونستون ، وما تبعه من مفاوضات لتثبيت حقوق اسرائيل في المياه العربية – بما فيها مياه اليرموك – ومن غضب على الخبير الاميركي بونغر لمجرد تجرئه على مساعدة العرب بخبرته الهندسية البريئة دون الرجوع الى توجيه الموجهين . وكانت حصيلة كل ذلك ان تعثر المشروع ولم ير تنفيذه النور .

وحدث خلال الفترة الطويلة التي انقضت بعد فشل مهمة جونستون عام ١٩٥٥ ، بعض المتغيرات الهامة في هيدرولوجية النهر . ذلك ان القطر العربي السوري قام خلال العشر سنين الاخيرة وما زال يقوم بتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية في منطقة حوران ،

واستعان لتأمين المياه لريها بانشاء عدد من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع واستثمارها في هذه المشاريع ، الامر الذي ادى الى تعديل مساهمة أراضي القطر العربي السوري في تغذية مياه النهر من معدل ٤٠٠ مليون متر مكعب الى معدل ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويا . ويترتب على ذلك ، طبعا ، انخفاض نسبي في تصاريف النهر ، مما بات يجعل موضوع انشاء سد على اليرموك لتخزين ما تبقى من ايراده في منتهى الاهمية للمملكة الاردنية الهاشمية . ذلك ان الاردن كان اكثر البلاد العربية تضررا من التحويل الاسرائيلي لمياه الاردن الى النقب ، وكذلك من فشل المشروع العربي لتحويل الروافد اليه اثر حرب عام ١٩٦٧ . ففي الوقت الذي استطاعت به اسرائيل ان تسحب من مياه حوض الاردن كل ما احتاجت اليه مشاريعها ، سواء ضمن أراضي الحوض او خارجها في النقب بشكل يتجاوز كل ما تدعيه حولها من حق ، نرى ان الاردن فقد امكانية الاستفادة من مصدر مياهه الرئيسي ، وهو نهر الاردن بعد ان هبط تصريفه وارتفعت ملوحته بسبب المشاريع الاسرائيلية . ولم يبق له إلا مياه اليرموك ، ومياه ما يخزنه من فيضانات بعض الوديان شرقي وادي الاردن ، وهي ضئيلة على كل حال .

ومع ذلك ، فما كاد الاردن يعلن مؤخرا عن عزمه ، من جديد ، على انشاء سده على نهر اليرموك في موقع المقارن ، بعد ان امن لمشروعه التمويل اللازم ، حتى تحركت اسرائيل مرة اخرى – كعادتها – ودفعت حكومة الولايات المتحدة خلال الاشهر الاولى من عامنا الحالي ، الى ارسال وفد برئاسة فيليب حبيب ، احد كبار المسؤولين فيها ، لينوب عن اسرائيل في عرض طلباتها بوجوب الاخذ بنظر الاعتبار ما تدعيه من حصة لها في مياه اليرموك . وقد اتضح مما نشرته صحيفة « عال همشمار » ، بقلم زئيف بليتسر ، حول المحادثات التي تمت في الموضوع ، ان اسرائيل تطالب اولا بزيادة المياه المخصصة لارواء مثلث اليرموك من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة قديما من قبل الاردن الى ٤٠ مليون متر مكعب ، وثانيا بتخصيص كمية ١٤٠ مليون متر مكعب اخرى بدعوى انهم بحاجة اليها لترفع من تصاريف مياه نهر الاردن وليستفاد منها في تغذية أراضي الغور في الضفة الغربية.[39] وطبعا ، فان اسرائيل عندما تتحدث عن الضفة الغربية

---

[39] زئيف بليتسر ، « المياه مرة اخرى على الحدود » ، « عال همشمار » ، ١٩٨٠/٢/٢٢ .

لا تعني ابدا مساعدة اصحاب الارض الاصليين الذين أُقصوا عن أراضيهم وحرموا من استثمارها وزراعتها ، وانما تعني المستعمرات اليهودية التي تنشأ في الاغوار كجزء من الحزام الامني الذي ينشئون .

يتجلى مما تقدم ما تحمله اسرائيل من اطماع خطيرة في مياه اليرموك العربية ، وما تحاول – بدعم من الولايات المتحدة – الضغط على الاردن لتقبلها . فاسرائيل لم تكتف بما استغلت من مياه حوض الاردن ، سواء في أراضيها في الحوض او في أراضي النقب البعيدة عن الحوض ، وبالاضرار البليغة التي ألحقتها بالاردن نتيجة سياستها المائية التي انتهكت فيها كل الحقوق ، بل جاءت اليوم دون وازع تسعى مرة اخرى لسلب الاردن جزءا هاما مما تبقى له من حصة بمياه اليرموك العربية ، وهو الذي بات بأمس الحاجة لكل قطرة منها ، لا لارواء أراضيه في الاغوار فحسب بل حتى لتأمين مياه الشرب لعاصمته عمان ايضا .

وانه لمن الضروري ان يدرك العرب ان مياه نهر اليرموك في خطر ، وأنهم مدعوون لبذل كل ما يحتاج اليه الاردن من دعم جدي في سبيل الحفاظ على ثروته المائية والدفاع عن حقه المطلق فيها .

٣ – الأطماع حول مياه الليطاني

لعل الرسالة التي وجهها حاييم وايزمن ، في التاسع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ ، الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، والتي نشرتها لاول مرة مجلة *Jewish Observer* (١٦ / ١٢ / ١٩٧٣) ، اول ما كشف عن مطامع الصهيونية منذ القديم في مياه نهر الليطاني . أراد وايزمن ، في هذه الرسالة ، ان يحدد للحكومة البريطانية طلبات الحركة الصهيونية حول الحدود الشمالية لفلسطين اليهودية كما يريدها ، فقال فيها : « ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوة الكهربائية . وتُستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الاردن ومن نهر الليطاني . » وشمل البند الثامن من طلبات الصهيونية المعددة في تلك الرسالة ، النص التالي : « لهذه الاسباب ، نرى من الضروري ان يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلا فوق المنحنى ، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الاردن واعادة تحريج هذه المنطقة . »

وبالرغم من ان قسما كبيرا من طلبات الصهيونية في تحديد حدود فلسطين الشمالية قد تحقق وفقا لرغباتها ، إلا ان الصراع بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي في مؤتمر السلام يومذاك ، حال دون ادماج نهر الليطاني ضمن حدود فلسطين. واذا حققت الكثير من أهدافها بالغاء ما اتفق عليه عام ١٩١٦ بين الاستعمارين في معاهدة سايكس - بيكو من حدود ، فان التعديلات الكثيرة التي تمت لصالحها فيها ظلت قاصرة عن جعل مياه الليطاني تحت رحمتها . على ان هذا لم يفت في عضد الصهيونية ، بل استمرت لا تفوت فرصة سانحة إلا وتردد حاجتها لمياه الليطاني ، مدعية ان لبنان لا يستطيع الاستفادة إلا من سبع ايراد النهر فقط ! وزاد وضوح مطامع اسرائيل في مياه الليطاني في المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام ١٩٥٤ والمسمى بمشروع كوتون ، والذي تطالب فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من ايراد النهر عبر نفق يبدأ من نقطة انعطافه نحو الغرب - وهي لا تبعد اكثر من سبعة اميال عن حدود اسرائيل . ويعني هذا ان اسرائيل تطمع بالاستيلاء على نحو ٥٥ ٪ من مياه الليطاني ، ولا تترك للبنان صاحب النهر من منبعه لمصبه إلا حوالي ٤٥ ٪ منها فقط . أوَليس في ذلك الدليل الساطع على مدى استهتار اسرائيل بحقوق الغير ، وعلى مدى استعدادها للتمادي في التسلط على كل ما يحلو لها مما يملكه الآخرون ؟

ومن المؤكد ان مطامع اسرائيل القديمة هذه ما زالت قائمة حتى اليوم ، وأن عدوانها المستمر على جنوبي لبنان خلال السنوات الاخيرة ومحاولاتها السيطرة ، عبر عملائها ، على كامل المنطقة المحيطة بنهر الليطاني ، لخير مؤشر على ما تعده اسرائيل من خطط للاستيلاء على اهم مصدر من مصادر لبنان المائية .

واذا كان لبنان قد اضاع وقتا ثمينا طيلة العقود الماضية في جدل طويل غير مثمر حول تحديد مناطق استثمار مياه الليطاني في الارواء ، أيفضل ان يكون على أراضي المنسوب ٦٠٠ فوق سطح البحر ، ام على أراضي المنسوب ٨٠٠ فوق سطح البحر ، فان تأخر لبنان وتردده في التنفيذ حتى اليوم لا يمكن ان يشكل تبريرا لاعتداء اسرائيل على حقه المطلق في استثمار مياهه حيثما شاء ومتى أراد .

ومرة اخرى ، نرى من الواجب استرعاء انتباه العرب للخطر الذي يحيق بمياه الليطاني اللبنانية ، وبواجبهم الاكيد لدعم لبنان ومساعدته بكل ما يحتاجه لحماية ما يملك من ثروة مائية .

٤ – الاطماع حول مياه النيل

قد يظن الكثيرون ان تصريح السادات حول ايصال مياه النيل الى النقب جاء كاحدى شطحات لسانه العديدة ، ولم يقصد بها الجد. على انه لا بد من الاشارة الى ان مشروع نقل المياه من النيل الى النقب ليس جديدا في اسرائيل. فقد بدأ مهندسوها في دراسة واعداد تفاصيله قبل لا اقل من خمس سنين من حديث السادات.

ففي مطلع عام ١٩٧٤ ، بعد حرب تشرين ، نشر احد مسؤولي تاهال ، المهندس أليشع كالي ، مقالا اشارت اليه جريدة «معاريف» (١٧ / ٩ / ١٩٧٨) ،[٤٠] وقدم فيه مشروعه بنقل مياه النيل الى النقب ، وذلك في وقت كانت فيه جراح الحرب ما زالت تنزف بين البلدين ، وما كان يخطر ببال احد انه ستكون هناك مبادرة كمبادرة السادات.

قال المهندس كالي في مقاله ان مشاكل اسرائيل المائية يمكن ان تحل ولفترة طويلة باستخدام واحد بالمائة فقط من مياه النيل اي ما يعادل ٨٠٠ مليون متر مكعب من اصل ٨٠ مليار متر مكعب سنويا ، وهو مجموع ايراد النهر. وشرح مشروعه بحيث يرى توسيع قناة الاسماعيلية الممتدة من القاهرة الى قناة السويس لتتسع لتصريف ٣٠ مترا مكعبا في الثانية ، وثم تنقل مياه المشروع في انابيب تحت قناة السويس بالقرب من الاسماعيلية ، ومن هناك في قناة خرسانية الى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش القاهرة. ومن هناك على خط مواز لطريق العريش – غزة حتى خان يونس. وفي خان يونس ، تتفرع القناة الى فرعين : احدهما يتجه الى قطاع غزة ، والآخر الى النقب الغربي باتجاه اوفكيم وبئر السبع. ولتأمين رفع المياه الى مختلف مناسيب الاراضي في النقب ، تقسم القناة على امتدادها الى أجزاء ، طول كل منها نحو ٢٠ كلم تنشأ في بدايته محطة ضخ تقوم بدفع المياه حتى بداية الجزء التالي. ويقدر طول القناة من الاسماعيلية حتى خان يونس بحوالي ٢٥٠ كلم.

ولكي لا تبقى اسرائيل تحت رحمة مصر تقطع عنها المياه حين تشاء ، يرى المهندسون الاسرائيليون وجوب وصل المياه المنقولة من النيل الى عرب غزة وعرب النقب وعرب الضفة الغربية ، ليبقى هؤلاء رهينة المشروع لدى اسرائيل. فتتهيب مصر من نتائج

---

[٤٠] ميخائيل غراتي ، «مشروع «ييئور» او النيل الازرق الابيض» ، «هآرتس» ، ١٩٧٩/٩/٢١.

قطع المياه عنهم وهم تحت رحمتها .

لقد سمى الاسرائيليون هذا المشروع بمشروع (ييثور) ، وأعدوا له الملفات التي تشتمل على دراسة الجدوى الاقتصادية والتفاصيل الهندسية والانعكاسات السياسية قبل زيارة رئيس مصر لاسرائيل بسنوات (انظر مقال ميخائيل غراتي في « هآرتس » بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٨) .[41] فهل تُرى كان السادات يبشر ببدء تنفيذ المشروع الاسرائيلي حين اعلن ، في السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، البدء في حفر (ترعة السلام) على طريق الاسماعيلية – بور سعيد ، وهي الترعة التي تمر تحت قناة السويس الى سيناء ومنها الى النقب ؟

ومشروع ييثور هذا لا يعتبر معقدا من الناحية الهندسية اذا قورن بمشروع انشاء القناة الوطنية الرئيسية من طبريا الى النقب . ولذلك ، فلن يكون متوقعا ان تحول الصعوبات الفنية دون تنفيذه . ومن الناحية المالية ايضا ، فليس متوقعا ان يشكل ارتفاع تكاليف المشروع ، مهما بلغ ، عقبة امام تحقيقه ما دام منفذوه يحظون برضاء الغرب والولايات المتحدة . لكن هناك عقبتين هامتين ينتظر ان يكون لهما كل التأثير في وقف عجلته وجعله مجرد حلم مثير لاسرائيل :

أما العقبة الاولى ، فهي ان نهر النيل نهر دولي ليس من حق مصر ان تتصرف بمياهه تجاه الغير منفردة ، دون موافقة شركائها في الحوض وهم : السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير . وقد تحفظ اكثر هؤلاء على تصريحات السادات واعتبروها مخالفة للقانون الدولي . وليس من المعقول ان يستمر السادات بمخالفته لكل ما جرى التعارف على قبوله اساسا للتعامل بين الدول فيما يتعلق بالمياه المشتركة ؛

وأما العقبة الثانية – وهي الاهم – فستكون الشعب المصري . ان الشعب المصري يقدس النيل ويعتبره مصدر الخير والبركة ومبعث كل ما في مصر من حياة ونعمة . ومن المؤكد ان هذا الشعب لن يستكين لحكامه اذا ما تثبت من ان مياه نيله المقدسة ستذهب فعلا لا قولا الى أعداء العروبة والاسلام محتلي الاراضي العربية ومشتتي شعب فلسطين ، لتزيد من قوتهم وبأسهم وتضاعف من أعداد مسلحيهم . ولعل ذلك سيكون القشة التي تقصم ظهر البعير .

---

[41] ميخائيل غراتي ، « مشروع « ييثور » او النيل الازرق الابيض » ، « هآرتس » ، ١٩٧٩/٩/٢١ .

١٠

وبعد ، فلعل في هذا الاستعراض العام لمختلف وجوه المشكلة المائية في اسرائيل ، ولشتى الخطوات التي اتخذت لمجابهتها ، على ايجازه ، يلقي بعض الضوء على أبعاد المشكلة وتعقيداتها ، وعلى الانعكاسات الخطيرة التي يمكن ان تترتب على استمرارها وتفاقمها . واذا تجاوز البحث الخوض في بعض التفاصيل والارقام في بعض الحالات ، فما كان ذلك إلا لتجنيبه احتمال حجب جوهر الموضوع الخطير المثار بالتفاصيل .

ولنا ان نخرج من استقراء ما جاء في هذه الدراسة من عروض ، ومن تحليل مختلف جوانب المراحل التي مرت بها ، بالنتائج التالية :

النتيجة الاولى : ان اسرائيل قد استنفدت خلال الثلاثين عاما التي انقضت منذ قيامها ، استثمار كل ما هو متوفر تحت سلطتها من موارد مائية ، سطحية وجوفية ، بما فيها ما سحبته من مياه حوض الاردن لتحويله الى النقب . وقد روت جريدة « يديعوت احرونوت » ، على لسان وزير الزراعة الاسرائيلي ، قوله : « يجب ان لا ننتظر زيادة كبيرة في مصادر المياه خلال العقد القادم . وان حل مشكلة العجز في المياه عن طريق تحلية مياه البحر لا يبدو قابلا للتنفيذ لاسباب اقتصادية خلال العقد القادم على الاقل . » وقال ايضا : « ان مصدر المياه الرئيسي الذي سيكون تحت تصرفنا هو مياه المجاري المكررة . وهذا يتطلب استثمارا ماليا كبيرا وتخطيطا دقيقا . وحتى ذلك الوقت علينا ان نتوجه الى السماء ونصلي من اجل هطول المطر . »[٤٢]

النتيجة الثانية : ان وضوح الاهداف عند الاسرائيليين ، وادراكهم لابعاد ازمة المياه المتوقعة لدولتهم منذ مطلع القرن ، وتخطيطهم العلمي الدقيق والبعيد المدى للخطوات التي قدروا وجوب اتباعها لمجابهة تلك الأزمة ، والمساعدات السخية وغير المحدودة ، المالية منها والفنية ، التي قدمها لهم الغرب لتجاوز مشاكلهم – كل هذه العوامل كان لها اعمق الاثر في الكثير مما نجحت اسرائيل في تحقيقه من أهداف وما تحاشته من متاعب . لقد اتبعوا في تنفيذ خططهم المائية ، سياسة الخطوة خطوة ، او بالاحرى سياسة اللقمة لقمة ، منذ زمن بعيد . فكانوا لا يخططون لتنفيذ مرحلة جديدة من مشاريعهم ، إلا بعد ان يكونوا قد استوعبوا وأحسنوا هضم سابقتها ، وهيأوا للخطوة الجديدة كل ما

---

[٤٢] « ازمة خطيرة في مصادر المياه » ، « يديعوت احرونوت » ، ١٩٧٣/٣/٦ .

يتوجب تهيئته لنجاحها . والسؤال المطروح الآن : هو انه بعد ان استكملوا خطواتهم باستثمار كل ما قدروا عليه من موارد ارضهم المحتلة ، ومن المياه التي استجروها من طبريا الى النقب ، ما هي الخطوة الجديدة التي يخططون لها ، وما هي اللقمة الجديدة التي يهيئون انفسهم لابتلاعها ؟

النتيجة الثالثة : ان كل الدلائل باتت اليوم تشير الى ان الخطر بات يتجه من جديد نحو المياه العربية ، والى ان اللقمة الجديدة التي يطمعون بابتلاعها تستهدف احد المصادر المائية العربية التي اشرنا اليها في بحثنا .

انهم يواصلون التصرف كما لو كانوا يتعاملون مع فراغ ، غير آبهين بما للعرب من مصالح وحقوق ، وغير مكترثين لما قد ينتج عن استمرار عدوانهم على تلك الحقوق من عواقب . انهم ما زالوا يعتبرون ان لا حق لأحد يعلو فوق حقهم بالحصول على كل ما يرغبون .

فهل ترى سيستمر العرب ، كل العرب ، في مجابهة هذا التحدي بمجرد الاجتماعات والمؤتمرات والخطابات والاحتجاجات والقرارات ، ثم يسمحون مرة اخرى لثرواتهم بأن تستباح ؟